مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد التاسع ،العدد الثالث ،نوفمبر ،2024 ص - ص:58.-108

تَطوُّر هيئات السُّلطة المركزيَّة ونظام الحكم في إيَّالَتَيْ الجزائر وتونس (1590م–1659م)– دراسة مقارنة–

The evolution of the authorities and the system of government in the states of Algeria and Tunisia (1590 -1659) - a comparative study -

ط.د/الحاج أحمد كريمة	أ.د/ معاذ عمراني
جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر(الوادي)	جامعة الشَّهيد حمَّه لخضر،(الوادي)
rima.zg.9@gmail.com	amrani.mouad18@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 /2024/11 **تاريخ القبول:** 02 /2024/10 **تاريخ النشر:** 23 /2024/11

الملخص	يعد موضوع السلطة ونظام الحكم من المواضيع المهمة لكونها مرتبطة بتحديد المسار السياسي للدول، فنظام الحكم هو ترجمة لواقع السلطة وتطوراتها، من حيث شكلها وممارستها واختصاصاتها، فالسلطة ونظام الحكم وجهان لعملة واحدة وعلى خلفية تهاوي الأنظمة السياسية الَتي كانت قائمة في المغرب الأوسط وتونس بداية القرن الـ16م، ظهرت الدولة العثمانية كسلطة ونظام بديل بعد انضمام الجزائر وتونس إليها إداريا، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنعرج على دراسة وتتبع مسار تطور هيئات السلطة المركزية في الإيالتين في الفترة ما بين (1519–1659م).
الكلمات الدالة	هيئات السلطة– الهيئة التنفيذية – المؤسسة العسكرية – الدولة العثمانية.
Abstrac:	The issue of power and the system of government is one of the important topics because it is linked to determining the political path of states. The system of government is a translation of the reality of power and its developments, in terms of its form, practice and specializations. The Ottoman Empire emerged as an authority and an alternative system after Algeria and Tunisia joined it administratively. Through this research paper, we will study and trace the path of the development of the central authority bodies in the Eilat in the period (1519-1659).
Keywords:	Authority bodies - the administrative apparatus - the military institution - the Ottoman Empire

1. مقدمة:

يعد موضوع السلطة ونظام الحكم من المواضيع المهمة والمحورية لكونها تعنى بتحديد المسار السّياسي، فنظام الحكم هو ترجمة لواقع السّلطة وتطوراتها، من حيث شكلها وممارستها واختصاصاتها، وشبكة علاقاتها، فالسّلطة ونظام الحكم وجهان لعملة واحدة، حيث أن تطور شكل السّلطة يفرض معه تطور نظام الحكم، والعكس صحيح، وعلى خلفية تهاوي الأنظمة السّياسية الّتي كانت قائمة في المغرب الأوسط وتونس بداية القرن الـ16م، في ظل تفكُّكها والتَحرش الإسباني بسواحلها وعدم قدرتها على خلق الحلول أمام الوضع القائم، بحيث كشف النَظام السّابق عجزه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، مما أفضى إلى ظهور سلطة بديلة ونظام سياسي أكثر فاعلية وتكيفا مع الظَرفية الجديدة التي تحتاج إلى قيادة موحدة وقوة عسكرية ثابتة، واقتصاد مفتوح، تمثلت هاته القيادة والسّلطة البديلة في الدَولة العثمانية وذلك بعد انضمام الجزائر إداريا إليها سنة 1519م لتصبح إيالة عثمانية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تونس التي انضوت هي الأخرى سنة 1574م، وهنا نطرح التساؤل : ماهي ملامح النظام السّياسي للإيالتين الذي أرساه العثمانيون أواخر القرن 16م؟ وما هي مظاهر التطور الذي شهدته هيئات السّلطة ما بين (1590-1659م) ؟

2. ملامح النظام السياسي للإيالتين أواخر القرن الـ16م وبداية القرن الـ17م :

إن الحديث عن الجهاز الإداري ونظام الحكم في إيَالتي الجزائر وتونس الذَي استحدثه العثمانيون بعد ارتباط الجزائر وتونس بها، يفضي بنا إلى فهم تراتبية السُلطة وتتبع مسار تطورها من مرحلة إلى أخرى، ومن ثم فهم طبيعة نظام الحكم .

بدأ العثمانيون منذ تواجدهم في إيَالة الجزائر وتونس في إرساء نظام حكم يستمد أسسه ومنطلقاته من منظومة الحكم المركزية الموجودة في الأستانة، على شكل حلقه إدارية مترابطة تبدأ بأصغر حُكّام الوحدات الإدارية في الإيَالة إلى حكام الوَلايات وتنتهي بالباب العالي مركز

السُلطة العثمانية[1] في إطار نظام سياسي مركزي[2]، ولا يتعارض هذا مع اللاَمركزية الإدارية، حيث تنتقل سلطة البت في الشؤون المحلية من السّلطة المركزية في العاصمة (إسطنبول)، إلى ممثل لها خارج العاصمة ونعني هنا الوالي (الباشا) وغيره من الموظفين، وهو ما يجعلنا نميز بين اللاَمركزية الإدارية كأسلوب إدارة والمركزية السّياسية كنظام حكم .

1.2 . الهيئة التشريعية :

تتمثل المرجعيّة القانونية للدَولة العثمانية في "قانون نامة"[3] فهو بمثابة دستور الدَولة آنذاك، أما قنوات التَشريع على مستوى السُلطة المركزية في إسطنبول تتم في القصر السُلطاني أو ما أُصطلح عليه تاريخيا[4] "الباب العالي"[5]، ويأتي في قمة هرمها "السُلطان العثماني" فهو بمثابة رئيس الدَولة والقائد الأعلى للقوات العثمانية حيث لُقب بعد فتح القسطنطينية 1453م بـ"سلطان البَرين و خاقان البحرين" ثم أضحى يلقب في عهد السُلطان سليم الأول بـ"حامي الحرمين الشريفين" ولقب بالخليفة [6]، ليجمع في يده السّلطة السّياسية والعسكرية والدَينية، ويلي السلطان في المكانة حسب "قانون نامة" "الصَدر الأعظم" حيث أشير له في هذا القانون على أنّه "الوكيل المطلق" أي نائب السُلطان، وخوَلت له صلاحيات مطلقة من ضمنها أنَ له الحق في حمل الخاتم السُلطاني فكان يوقع على "الفرمانات السُلطانية"[7]، وبرز دوره أكثر مع ضعف السَلاطين بعد سليمان القانوني (1520-1566م)، ويلي الصدر الأعظم "شيخ الإسلام" في نفس المرتبة سنأتي على ذكره لاحقا ، ثم "قبة وزيري لرى" أي وزراء القبة[8].

إلى جانب ذلك كان هناك "المجلس الهمايوني" أو "الديوان الهمايوني" الذي يعد دعامة أساسية في نظام الحكم العثماني وهو بمثابة "مجلس الدَولة" تضم تركيبته البشرية الصدر الأعظم وعددا من موظفي الدَولة أطلق عليهم" أركان دولت"، وهم ممثلي الهيئة الدينية "قاضيا العسكر الروملي والأناضول"وقائدا المؤسسة العسكرية "آغا الإنكشارية" و"القبودان باشا" قائد البحرية العثمانية و الدفترداريين للروملي والأناضول[9] و "النشايجي"[10] ، وكانت اجتماعات هذا الدَيوان تتم في "السَراي" للبحث والتَداول في القضايا الحكومية الهامة كإقرار السلم والحرب، كان رئاسة

الدَيوان في البداية من مهام السّلاطين لكن بعد صار يترأسها "الصدر الأعظم"، وكانت تعرض على السّلطان فحوى اجتماعاته وكانت موافقته شرطا للمرور نحو التنفيذ[11]،ومع مرور الوقت توسعت اختصاصاته فأضحى مؤسسة سياسية وقضائية تناقش مختلف شؤون الدولة[12].

و إذا تطرقنا للحديث عن تسيير وإدارة الوَلايات التَابعة للدَولة العثمانية، فقد وضعت الحكومة العثمانية قوانين لتسيير وإدارة الإيَالات الشَرقية كمصر وبلاد الشام وبغداد أصطلح عليها بـ "قانون نامة"[13] مصر وقانون نامة بلاد الشام التي أقرها السلطان سليمان (1520-1566م)، حيث شكّلت المرجع القانوني لهاته الإيالات، وهنا نتساءل هل تم إصدار قانون نامة الخاص بإيالات بلاد المغرب؟ حسب ما أورده المؤرخ عبد الجليل التميمي أن الفرامانات السُلطانية الموجهة للولاة (باشوات) في إيالات بلاد المغرب في الفترة ما بين (1559-1595م) والتي قدر عددها 243 فرمان سلطاني[14]، والتي كانت في مجملها بمثابة قوانين وضوابط توجه هاته الإيالات ، فهي بمثابة قانون نامة بلاد المغرب حيث تمتعت بالصَفة القانونية لأنها صادرة من السُلطة العليا للدَولة العثمانية ومختومة بالختم السُلطاني .

فعلى ضوء هاته الفرامانات تم إلحاق الجزائر وتونس إداريا بالدَولة العثمانية، إضافة إلى تنصيب وعزل الوَلاة (الباشوات) و تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالحث على إقامة النَظام وحسن التَعامل مع الأهالي[15]، بالإضافة إلى أنَ الفرمانات السُلطانية ضبطت أسس العلاقات الخارجية لإيالة الجزائر وتونس ووجهتها[16].

2.2 . الجهاز الإداري للإيالتين

1.2.2.الهيئة التنفيذية :

1.1.2.2.الوالي (الباشا)[17]:

أعلى هيئة تنفيذية في تراتبية الجهاز الإداري السّياسي والعسكري في الجزائر وتونس، فهو ممثل السُلطان وخليفته، ويمارس سلطانه طبقا للفرمانات الهمايونية الواردة من الباب العالي، ويمنح لقب "الباشا" لجميع الحكّام الذين يحكمون الإيالات العثمانية، وعلى درجة أهميتها

تكون درجات (رتبة) الباشا المعين بها والتي يشار لها بـ "طوغ" [18] وهي ثلاثة درجات باشا "ذا طوغ واحد" و باشا "ذا طوغين" و باشا "ذا الأطواغ الثلاثة" أي (وزير)، هاته الأخيرة تمنح للباشا الذي يحكم الإيالات الممتازة[19].

أما ولاة الجزائر فقد منحوا في البداية رتبة "بايليرباي"[20]، إلى جانب لقب الباشا "ذا ثلاثة أطواغ"[21]، على اعتبار أهمية الجزائر في كونها نيابة عثمانية وحاكمها نائبا للسُلطان في الإقليم (الناحية الغربية للمتوسط)، حيث يشرف إداريا على تونس وطرابلس الغرب، وكان خير الدّين أول بايلرباي على إيَالة الجزائر(926هـ-1519م)[22] أما تونس في البداية فقد كانت بمثابة وجق (سنجق) تابعة إداريا لنيابة الجزائر، وعيّن عليها والي برتبة باشا "ذا طوغ واحد" (سنجق بك)[23]، يعين من طرف السّلطان لمدة محددة يشرف على تسيير الإيالة داخليا.

لكن و ابتداءً من سنة 1587م قامت الدّولة العثمانية بإصلاحات إدارية، بعد أن أصدر السُلطان العثماني "مراد الثالث" (1574-1595م)، فرمان أقر من خلاله إلغاء رتبة "بايلرباي" بالنسبة لحكام الجزائر و الاكتفاء برتبة الباشا مع إنزال الرُتبة من الدّرجة الثالثة (باشا ذا ثلاثة أطواغ) إلى الدّرجة الثانية (باشا ذا طوغين)[24]، واختزال سلطتهم زمانا ومكانا وصلاحيات بحصر إدارتهم على مستوى إيَالة الجزائر، وفي المقابل استحدثت ثلاثة إيالات على رأس كل منها باشا (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) لتتحول الجزائر إداريا من نيابة إلى باشوية مثلها مثل تونس التي قررت الدولة العثمانية فصلها عن الجزائر التي كانت تابعة لها إداريا وتحويلها من سنجق إلى باشوية وإسناد إدارتها لباشوات مستقلين عن إدارة الجزائر[25]ويمكن تفسير هذا التّعديل الإداري إلى :

الظّرفية التّاريخية حيث أعلنت الحرب بين الإسبان والدّولة العثمانية وضع أوزارها بمقتضى هدنة سنة 1580م في غرب المتوسط، ليتحول اهتمام الدّولة العثمانية التي رمت بثقلها إلى المشرق، هاته الظّرفية أدّت لتخوُف الدّولة العثمانية من تطلع حكام الجزائر للاستقلال عنها وتشكيل كيان موحد ببلاد المغرب وذلك على خلفية تعاظم نفوذهم المادي والعسكري.

وأيضا يمكن إيعازه إلى الدور الذي لعبه السّفراء الأوربيين في الأستانة في تحريض السُلطان من إمكانية قيام وحدة سياسية جنوب المتوسط[26]، وما أكد هاته المخاوف شكاوى الانكشارية التي لم تستسغ محاولات البايلربايات في الحد من نفوذها[27]، كل ذلك كوّن لدى الباب العالي شعورا بعدم الارتياح الذي ترجم في محاولته الحد من طموحات البايلربايات[28]، لذلك عزمت السلطة العثمانية بإسطنبول على تعيين باشوات من رجال البلاط وحددت مدة حكم "الباشا" بـ3 سنوات قابلة للتجديد، للحيلولة دون استقلالهم [29]

كان الباشا يقيم في قصر خاص يطلق عليه اسم "باشا قبوسى" وهو نفس الاسم الذي كان يطلق على مقر إقامة الباشوات في سائر الإيالات العثمانية، أما العامة فكانوا يطلقون عليه في الجزائر "دار الإمارة" و"دار السلطان" وفي تونس "دار الباشا"[30]، " كان مقر الباشا في الجزائر بـ "قصر جنينة"[31] أما في إيالة تونس فيتركز في "القصبة"[32]، أما داخليا فكان قصر الباشا يتكون من طابقين أحدهما علوي خاص بإقامة الباشا يعرف بـ"السَراي"[33] وآخر أرضي يوجد به كرسي الحكم وسجلات الحكومة ويجتمع فيه الدَيوان[34].

يتم تعيين الباشا في الجزائر وتونس من قبل مركز الخلافة (الباب العالي) عن طريق إصدار فرمان التَولية الرَسمية و القفطان[35].

أما بالنسبة لاختصاصات الباشا، فقد عهد إليه بالإدارة السَياسية والمالية والأمنية وتنفيذ العقوبات الصادرة عن السلطة القضائية داخل الإيالة وتتمثل مهامه في:

– رئاسة الدّيوان الصغير (ديوان الباشا) الذي يساعد الباشا في تسيير الإيالة بالنسبة لإيالة الجزائر.

– الإدارة الأمنية التي تتمثل في حفظ الأمن داخل الإيالة وإقامة التحصينات وصيانة أملاك الدولة، كما أنّه يقوم بالفصل في شكاوى رعاياه[36].

– الإدارة المالية والتي تتمثل في جباية الضرائب ومراقبة المدخولات المالية التي تجمع من الرعايا المحكومين من قبل البايات الثلاثة والتكفل بدفع رواتب الجند والموظفين،كما أن للباشا الحق في التمتع بامتيازات وهي نصيب من غنائم البحر والعبيد الأسرى .

– إعداد مبلغ من المال سنويا إلى البَاب العالي (الإدارة العامة) حسب ما تفيد به الأوامر وكذلك إرسال الأسطول لمساعدة الدّولة العثمانية في حروبها كلما اقتضت الحاجة[37].

2.1.2.2.الآغا (آغا العسكر):

وهي ثاني رتبة بعد الباشا في الجزائر وتونس، و أعلى رتبة في هرم أوجاق الإنكشارية، فهو بمثابة القائد الأعلى للأوجاق، يتولى الآغا منصبه بعد تقلده قفطان التَولية، مدة حكم الآغا لا تزيد عن شهرين ويعتلي مكانه نائبه بطريقة آلية[38]، لهذا يسمى بـ"آغا القمرين" (آغا الهلالين) في إيالة الجزائر، أما إيالة تونس فكانت مدته 6 أشهر وكان يسمى بـ"آغا الكرسي"[39]، والسّبب وراء تحديد مدته هو الحيلولة دون تعاظم نفوذه وتكوين تحزُب معارض للسُلطة[40]، وبعد انقضاء مدته يحال الآغا إلى التَقاعد فيصبح "معزول آغا"[41] فيعفى بذلك من الخدمة العسكرية مع بقاء تلقي المرتب و يحضر اجتماعات الدّيوان بصفة ملاحظ فقط[42].

كان مقر إقامة الآغا بالجزائر في حصن القصبة خارج دار الإمارة في " دار السركاجي" كانت خرجاته تقتصر في الحضور لاجتماعات الدّيوان والإشراف على دفع أجور الجند كل شهرين[43].

تتمثل مهام الآغا وصلاحياته في تطبيق قواعد النَظام بين وحداته العسكرية فهو المسؤول عن إعطاء الأوامر ومعاقبة المخالفين منهم[44]، كما يرأس الآغا "ديوان العسكر" والذي يطلق عليه في إيالة الجزائر "ديوان الإنكشارية" أما إيالة تونس فيعرف بـ"ديوان الجند"[45].

نجد أن مهام الآغا بالمقارنة بمهام الآغا في إسطنبول يفتقد لعدة صلاحيات التي كانت من نصيب هذا الأخير منها قيادة الجيش في المعارك، التي كانت تحت إمرة "آغا السباهية" في الجزائر[46].

2.2.2.الهيئة الإستشارية (الديوان)[47]:

يعد الدَيوان من أجهزة الحكم الرئيسية في النظام العثماني ولأهميته في التسيير كان في كل إيالة عثمانية يتواجد ديوان (هيئة استشارية) لمساعدة "الباشا" في تسييرها، فكان تأسيس هيئة الدَيوان في إيَالة الجزائر يعود إلى عهد البايلرباي "خير الدين باشا"، أمّا إيالة تونس فيرجع إلى عهد "سنان باشا[48].

من ناحية تشكل الدّيوان وتكوينه فقد كان بالجزائر ديوانان هما "الدَيوان الصغير" و"الديوان الكبير" أما تونس فكان بها ديوان واحد كان يطلق عليه "ديوان الجند".

1.2.2.2.الدّيوان الصّغير (ديوان الباشا):

يرأسه الباشا[49]، وإلى جانب الباشا يوجد "الكاهية" وهو مستشار الباشا الخاص، أما باقي التركيبه البشرية للدَيوان من ناحية التمثيل فهي تتكون من ممثلي المؤسسة العسكرية وهم "آغا الإنكشارية" و"القبطان ريس" المسؤول الأول عن البحرية، إضافة 24 من كبار ضباط الإنكشارية برتبة آياباشي[50] وآغا العرب الذي يعنى بشؤون القبائل وأيضا ممثلي المؤسسة القضائية "المفتي الحنفي والقاضي الحنفي"[51]، بالإضافة إلى مسؤول الإدارة المالية الخزناجي (أمين المال) هذا بالإضافة إلى وجود أربعة خوجات (كتبة)[5352]، كان عدد الأعضاء يصل إلى 50 عضوا وعلى ما يبدوا أن أعضاء الدّيوان قد عرف ارتفاعا فيما بعد إذ وصل إلى 86 عضوا[54]، وكان هذا الدّيوان يجتمع كل يوم لدراسة المسائل القليلة الأهمية التي تطرأ، وكل يوم سبت لدراسة المسائل المهمة قبل انعقاد الديوان الكبير[55].

2.2.2.2. الدّيوان الكبير (الدّيوان العام):

يعد الديوان الكبير بمثابة جمعية عامة، يرأسه الآغا وتضم تركيبته البشرية أعضاء "ديوان الباشا" الذين سبق ذكرهم، وكذلك أعضاء "ديوان الإنكشارية" الذين سنأتي على ذكرهم، كما يحضره ممثلون عن طائفة ريَاس البحر وكذلك ممثلي السُلطة الدينية من علماء ومفتيين وقضاة ونقباء الأشراف بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وهم أمناء الطّوائف الحرفية وعدد من أعيان ووجهاء المدينة، ويصل عدد أعضائه حدود ألف شخص وأكثر، يجتمع كل يوم سبت في "دار الإمارة" للنَظر في القضايا التي تخص الإيالة مثل الاضطرابات والتَهديدات الدَاخلية والخارجية واتخاذ القرارات بشأن السّلم والحرب، وذلك عن طريق المناقشة والتصويت.

وفي وصف جلسات الديوان يقول وليام سبنسر: "...يقترح الآغا بصفته الضابط الرئيسي للجلسة موضوع المداولة فيعيده الكاهية بصوت مرتفع وهم جالسون في هيئة صفين أحدهما خلف الآخر أو متجابهين لبعضهما ....،... وهكذا حتى يكون التصويت بالطريقة نفسها وأن التصويت الجماعي والمناقشة الجماعية، كانت تمكن المجلس من القيام بالتداول في أعمال كبيرة بانتظام سريع وكل القرارات تسجل من قبل الآغا...."[56]، ويذكر جون.ب. وولف أيضا " ...كانت الكلمة تعطى للمتكلمين حسب الأقدمية أو المكانة، وكانوا يقفون في صفوف وكانت الكلمة تمر عن طريق شاوش..." [57].

أما ديوان الجند في إيالة تونس يضم في تركيبته آغا الإنكشارية وكاهيته و12 باشي و24 بلوك باشي ومترجم و2 خوجة و6 شواش[58]، يجتمع يوم السبت كانت مهام هذا الدَيوان تجمع بين مهام "الديوان الكبير " من ناحية إقرار السَلم والحرب ومهام "ديوان الإنكشارية" في الجزائر من حيث أنه يعنى بمتطلبات المؤسسة العسكرية.

من ناحية التسمية كان ديوان في الجزائر يطلق عليه "الديوان الكبير" أو "الديوان العام" أما في إيالة تونس فسمي بـ"ديوان الجند"، يترأس الدَيوان في كلا الإيالتين "آغا الإنكشارية" وكان يجتمع الدَيوان أسبوعيا يوم السبت .

من ناحية التركيبة البشرية لم يكن هناك اختلاف كبير في الإيالتين حيث عرف التَمثيل في هاته الهيئة حضورا قويا للمؤسسة العسكرية ممثلا في الضباط السَاميين من رتبة أياباشي وبلوكباشي وطائفة رياس البحر في "ديوان الكبير" بالجزائر، والضباط السّاميين الذَين عرفوا بـ"البولوكباشية" في إيالة تونس [59] وذلك بحكم الظَرفية التَاريخة التَهديدات الخارجية المتكررة (التحرش الإسباني)، بالإضافة إلى أن القرصنة تعتبر محور الاقتصاد.

كان الدّيوان في كلا الإيالتين بمثابة هيئة سياسية وعسكرية استشارية، كان البايلربايات لايتقيدون بجل آراء الدّيوان فقد كانت القرارات الحاسمة تعود إليهم بالنَظر لقوة شخصيتهم وصلاحياتهم الموسعة[60]، وفي المقابل احتكر البلوكباشية القرارات داخل ديوان الجند بتونس.

فالجزائر مقارنة بتونس شهدت تعددا في الدَواوين (4دواوين) أما تونس كان بها ديوان واحد، وهذا راجع إلى المعطيات والتَطور التاريخي، في كون الجزائر لها أسبقية الانضمام للدولة العثمانية بأشواط زمنية، وأيضا لخصوصية تأسيس إيالة الجزائر التي كانت واجهة بحرية ونيابة وتشرف إداريا على مجال كبير (تونس وطرابلس) وبالتالي تعداد المؤسسة العسكرية بشقيها البري والبحري كان أكبر منه بتونس والذي توجب أن يكون لكل منها ديوان لتنظيم وتسيير هاته المؤسسة، أما تونس بحكم صغر مجالها، وحداثة الوجود العثماني في هاته الفترة عرفت ديوانا واحدا بحكم التفاوت في حجم الاختصاصات المنوطة بكل إيالة .

3.2.2.الهيئة القضائية:

وهي ثالث اختصاصات السلطة ، يمثل القضاء دعامة أساسية في الجهاز الإداري العثماني، يعود الفضل للسّلطان محمد الفاتح (1451-1481م) في إعادة تنظيم الجهاز القضائي[61]، من حيث التنظيم يبدأ التسلسل الإداري للنَظام القضائي بـ"شيخ الإسلام"[62] أعلى سلطة قضائية والذي يتمتع بمرتبة موازية للصدر الأعظم، ويليه القضاة الذين يتدرجون على خمسة درجات، بدءً بقضاة المستوى الأول ويطلق عليهم قضاة العسكر "قضاة الملَا"[63] وهم "قاضي عسكر الرُوملي" و"قاضي عسكر الأناضول" ثم قضاة المستوى الثاني[64] ويأتي في المستوى

الثالث "المفتون" وفي المستوى الرابع "القضاة العاديون" يتوزعون على المدن العادية المتوسطة، أما قضاة المستوى الخامس وهم "قضاة المدن الصغرى"[65]

تجدر الإشارة هنا أن قضاة المستوى الرابع والخامس مقسمين إلى قسمين، القسم الأول ويشمل القضاة العاديون الذين يتم تعيينهم في المدن التابعة "للروملي" يكون تحت إشراف "قاضي عسكر الروملي"، والقسم الآخر من القضاة العاديون يعينون في المدن التابعة للأناضول ومصر تكون تحت إشراف "قاضي عسكر الأناضول"[66].

كان قضاة الجزائر وتونس ينتمون إلى قضاة المستوى الرابع أي "القضاة العاديون"، وينتمون إلى مجموعة الروملي، أي تحت إدارة "قاضي عسكر الروملي"، فهو المسؤول عن ترشيح وتزكية "القاضي" و"المفتي" الحنفيين أما التعيين فيتم من قبل شيخ الإسلام، على اعتبار أنّ المذهب الحنفي المذهب الرّسَمي للدَولة العثمانية[67]، كان القاضي في تونس يدعى "القاضي الكبير"، أمّا الجزائر "قاضي القضاة"، ويعين إلى جانب القاضي والمفتي الحنفي، قاضي ومفتي مالكي ويتم تعيينهما من قبل الباشا الذي يختارهم من بين العلماء المحليين للإيالة [68]، أما في البايليكات الثَلاثة فكان التعيين يتم من قبل الباي[69] أما مدة التَعيين فحددت بـ ثلاث سنوات، حيث كان القاضي والمفتي الحنفي يرافقان الباشوات الذَين كان يرسلهم الباب العالي لحكم الإيالتين[70]، يساعد القضاة عدول[71] وكتاب للتَوثيق وشواش لإحضار الشهود و الخصوم

أما مسألة النَظر في القضايا فكان يتم يوميا عدا الجمعة، وكانت الأحكام القضائية تسجل بختم حيث كان لكل قاضي ختم خاص به مسجل فيه اسمه وتاريخ توليته[72].

تتمثل مهام القضاة في النّظر في القضايا الأحوال الشّخصية والمعاملات كالزَواج والميراث والبيع والشراء .... ، أما القضايا المدنية والإجرامية كالسّرقة وغيرها فهي من اختصاص الباشا بإعتباره القاضي الأعلى، أما القضايا العسكرية من اختصاص الآغا"[73] .

يعد المفتي ثاني شخصية بعد القاضي في النَظام القضائي في إيَالة الجزائر وتونس، يعينون إلى جانب القضاة على المذهبين، يلبسون قفاطين بيضاء[74]، يعتبر المفتي المرجع الأول في المسائل

المتعلقة بالفتوى وأمور الفقه، بإضافة إلى أن الولاة (الباشوات) يستعينون بهم لإبداء رأيهم في القرارات لهذا نلاحظ تواجد المفتيين في جلسات الدّيوان[75].

من حيث الامتيازات يتمتع أفراد الهيئة الدينية بـ "الحصانة القانونية" أي أنهم محميون من كل أشكال العزل والمتابعة والنقل وتنزيل الرُتبة بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب وعدم خضوع ممتلكاتهم للمصادرة لكن عمليا طبقت نسبيا [76].

أما أعلى هرم الجهاز القضائي بإيالة الجزائر فهو "المجلس العلمي الشّرعي الأعلى" ويدعى أيضا "مجلس الشّريف" أو "المجلس الكبير"في الجزائر، ويدعى "المجلس الشرعي" في تونس، فهو بمثابة محكمة إستئناف ومقره الجامع الكبير في الجزائر[7877]، يترأسه المفتي الحنفي يتألف من قاضيين ومفتيين على مقتضى المذهبين والباش عدل وبعض العلماء من كلا المذهبين وممثل الحكومة، يعقد إجتماعاته يوم الخميس للنَظر في الاستئنافات والقضايا الكبرى[79].

نجد أن النظام القضائي في إيالة الجزائر وتونس له خصائص أبرزها:

– إزدواجية الهياكل والأحكام القضائية التي كانت تتم على المذهبين الحنفي والمالكي[80]،وهذا ما يوحي بمدى التسامح المذهبي، وأيضا يبرز التَسامح الديني في النظام القضائي من خلال السماح لغير المسلمين سواء اليهود الذين يتحاكمون أمام "الخاخامات"[81]، أو المسحيين أمام القناصل طبقا لنصوص المعاهدات مع الإيالة[82].

– ازدواجية القضاء من حيث الاختصاص حيث يوجد نوعين من المحاكم "محاكم مدنية" و"محاكم عسكرية"، فالأولى من اختصاص القاضي والباشا حسب نوع القضايا والثانية من اختصاص "آغا الإنكشارية"[83].

– أن السُلطان العثماني كان بمثابة محكمة إدارية كما يصطلح عليه حاليا، حيث يقوم بحسم القضايا عبر الفرمانات التي يصدرها حيث يقوم بالفصل في القضايا كالتَظلمات التي يرفعها السُكان ضد موظفي الدولة[84] وتبني مواقف حاسمة اتجاه الولاة المتعسفين وأمرت

بإرسالهم إلى إسطنبول لمحاكمتهم مثل "حسن آغا" [85] ورمضان باشا سنة 1577م [86] ما يبرز تبعية القضاء في الإيالتين للدَولة العثمانية.

– طابع الاستقلالية القضائية الذي تمتعت به القبائل البعيدة عن مركز السّلطة حيث ترك للشيخ ومجلس القبيلة تطبيق القضاء الذي كان يرتكز على الشّرع الإسلامي وعلى التقاليد والعرف [87].

3– تبلور المؤسسة العسكرية وهيكلتها: (تنظيمها وتكوينها):

تعتبر المؤسسة العسكرية من الرَكائز التي يقوم عليها نظام الحكم في أي دولة، كما تعد هاته المؤسسة رأس الحربة لقيام وتدعيم نفوذ وبقاء الكيانات السياسية، ولقد أولى السَلاطين العثمانيين أهمية بالغة بالتنظيم العسكري سواء في طريقة تنشئته وتكوينه وتقنينه وضوابطه لكون الدَولة العثمانية في ذلك الوقت قوة ضاربة سياسيا وعسكريا وهذا ما سنلمحه في تنظيم هاته المؤسسة داخل إيالاتها.

1.3. تنظيم المؤسسة العسكرية وتكوينها:

تبلور التَنظيم العسكري إثر قيام الحكم العثماني في الجزائر سنة 1519م وفي تونس سنة 1574م [88]، من خلال تشكيل الجيش النظامي ممثلا في (الجيش البحري والجيش البَري)

1.1.3.الجيش البحري:

تبلور هذا الجيش أثناء الحركة الجهادية ضد التَحرش الإسباني ومع التَواجد العثماني بالمنطقة، وكانت نواته الأولى من السفن والقراصنة الذَين جاء بهم "الإخوة بربروس"، تخضع "طائفة الرَياس" إلى سلطة زعيمها "القبطان ريس"، وكان يتم ترشيح زعيم الطائفة من أقدر الرَياس وأشهرهم، يوجد مقره بكشك الأميرالية في بمرسى الجزائر، يساعد القبطان ريس في تسيير هذا الجيش ديوان استشاري عرف بـ "ديوان البحرية" [89] يحضره كبار موظفي البحرية [90] وتصدر قراراته وفق رأي الأغلبية [91] وتتمثل مهامه :

- أنه مجلس استشاري حيث يستشار قبل إقرار السَّلم أو الحرب مع أي دولة خارجية.

- الإشراف على كل ما يتعلق بالمسائل البحرية ويبث في المسائل المتعلقة بنشاط الطائفة بالأخص تقرير مصير الغنائم والأسرى[92] .

- تطبيق العدالة على جميع أفراد البحرية ومعالجة قضايا الأسرى المسيحيين وحل الخلافات بين الجزائر والدول الأجنبية.

كانت التركيبة البشرية للبحرية حيث تضم المجندون من المناطق التابعة للدولة العثمانية والأندلسيون والسكان المحليون ومنذ منتصف القرن 16م بدأ توافد الأعلاج وقدرهم جون. ب وولف بـ15 ألف[93]، فالأعلاج استطاعوا بسرعة الاندماج في الطائفة التركية وتحصلوا على نفس الامتيازات التي للأتراك بفضل مهاراتهم الحربية والنُفوذ المالي[94]،اعتمد الرَياس في تمويلهم على الأفراد الخواص وعلى الخزينة العامة، وقد عرفت البحرية في القرن الـ17م ظاهرة الملكية الخاصة حيث انتسب المستثمرون في نظام القرصنة إلى كل المستويات الاجتماعية [95].

2.1.3. الجيش البري:

فهو عماد الجيش النظامي للإيَالة، يتألف من فرقتي "الإنكشارية" [96]و"الطوبجية" أو ما يسمى بفرقة المدفعية، تشكَلت النَواة الأولى للإنكشارية في الجزائر من الجنود الذَين أرسلهم السُلطان العثماني سليم الأول(1515-1520م) لخير الدين بعد تبعيته للدولة العثمانية سنة (926هـ/1520م)، قدرت بـ ألفي جندي إنكشاري وعددا من رجال المدفعية، و4 آلاف متطوع[97]، وبالنسبة للإيالة التونسية فإن النواة الأولى لتشكل الإنكشارية كانت سنة 1574م من الجند الذين تركهم سنان باشا وقوامه 3000 أو 4000 جندي لتأمين الإيالة وضمان تبعيتها للدَولة العثمانية [98].

إلى جانب الفرق الآنفة الذكر كان أوجاق الجزائر يضم عدة فرق أخرى صغيرة مهمتها تختص بالأمن داخل الإيَالة ومن بين هذه الفرق "فرقة الجاويشية" في الجزائر يرافقون الباشا في خرجاته، إضافة إلى مراقبة الجند وإلقاء القبض على المشبوهين وكان يتراس هذه الفرقة قائد

يدعى "جاويش باشي"، وقد عرف هؤلاء في إيالة تونس بـ"الحوانب" وهم الحرس الخاص بالباشا فهم بمثابة الحرس الجمهوري حاليا[99] ، إضافة إلى فرقة "أزباندية" ومعناها قاطع الطريق وهذه الفرقة تضم الأشخاص المعاقبين مستفيدين من العفو، وتعتمد هاته الفرقة على حرب الكمائن[100] .

يقوم بتسيير الجيش البري على ديوان "المجلس الأعلى للأوجاق"[101]، يدعى في الجزائر بـ"ديوان الإنكشارية" أما تونس فأطلق عليه "ديوان الجند"، و يترأس هذا الديوان في كلتا الإيالتين "آغا الإنكشارية"، تتمثل مهامه في مناقشة الشؤون الداخلية المتعلقة بالجند كالترقيات وتحديد المهام والأمن والتموين الحربي، كما كانت مسألة المنازعات والأمور الجنائية داخل الإنكشارية من اختصاصه، كما كان أمن الإيالة وتقرير الحرب والسلم من القضايا التي يشارك فيها الدَيوان العام في الجزائر[102].

أما التركيبة البشرية لم يكن الأوجاق مقتصرين على العنصر التركي فقد سمح للأعلاج ورجال البحر والكراغلة واليهود[103]، وللإشارة فإن انتداب الكراغلة في الجيش النظامي بتونس كان في عهد "يوسف داي " أثناء حربه ضد الجزائر[104]، وقد أستثني السكان المحليون في كلا الإيالتين من الانخراط في الجيش النظامي حيث حارب الإنكشارية كل المحاولات الهادفة لضمهم خوفا من تهديد نفوذهم. لصفوفهم كما فعلوا مع فرقة الزواوة التي ضمها "حسن بن خير الدين"

أما مسألة التجنيد، فيتم التجديد داخل المؤسسة العسكرية عن طريق عملية التَجنيد الطَوعي من مناطق الإمبراطورية العثمانية[105]، إما عن طريق البعثات[106]، أوعن طريق "الوكلاء المقيمون في مناطق التَجنيد[107]، ويشترط فيها الحصول على ترخيص رسمي من السُلطان عبر إصدار فرمان يضمن السَماح وتسهيل العملية في المقاطعات التابعة لدولته[108] تستغرق مدة التجنيد قرابة سنة أو أكثر كانت مسألة التجنيد في إيالة الجزائر حاضرة بقوة بالمقارنة بإيالة تونس على اعتبار طبيعة الظَرفية التي تأسَست في خضمها إيالة الجزائر الممثلة في التهديدات

المسيحية على سواحلها والذي زادت حدته مع تطور القرصنة، إضافة إلى أن الجزائر تشكلت على أساس أنها قاعدة عسكرية عثمانية تشرف على إخضاع المنطقة الغربية وبالتالي كانت وعاء للمجندين بالإضافة إلى ذلك أن بقاء السلطة العثمانية في البداية كان مرتبط بقوة وبقاء الجيش الإنكشاري، وبالنظر لتعداد المجندين في إيالة الجزائر نهاية القرن 16م فحسب ما أورده جون.ب.وولف بين 9 و12 الف[109]، أما تعدادهم في الإيَالة التونسية في نفس الحقبة فكان حسب 4 آلاف.والاختلاف بين تعداد المجندين يعود للفارق الزَمني للإلحاق بالدَولة العثمانية وللظَرفية التاريخية.

أما أصول المجندين فقد اختلفت و تعددت أعراقهم ويمكن القول أنهم انحدروا من أوساط فقيرة وكان التَجنيد بالنسبة لهم الفرصة للخروج من الوضعية المعاشة[110] بدليل استجابتهم للدَعاية التي قامت بها البعثات والوكلاء ورغبوا المجازفة بالذهاب للمجهول الذين لن يكون ربما حسب اعتقادهم أفضل من حالهم أي أنهم لن يخسروا شيئا فالبقاء والذهاب سيان .

وبالحديث عن التنظيمات العسكرية قبل دخول العثمانيين فقد كان العنصر القبلي دعامة وركيزة أساسية في النَظام السابق (الحفصي والزياني)، لكن مع الدُخول العثماني فقد هذا الأخير مكانته ووزنه في صلب التنظيم العسكري حيث لاحظنا تغييب تام لهذا التَنظيم وهذا راجع لنجاعة الجيش النظامي "المستحدث" وتفوقه مقارنه بسابقه في المجال التقني والنَظامي، وكذلك نجد أن السلطة الجديدة في البداية خيرت الاعتماد على إمكانياتها الذَاتية لصغر المجال، إضافة إلى أن عائدات السلطة في هاته المرحلة تعتمد على القرصنة (الانفتاح على الخارج)بدرجة كبيرة [111] لكن قد نستثني اعتماد الجزائر على العنصر المحلي (القبلي) مقارنة بتونس الذي كان مغيبا بشكل تام، لكن هذا الاعتماد يندرج في إطار خلق توازن داخلي بين أطراف السّلطة ويمكن الإشارة هنا إلى اعتماد "حسن بن خير الدَين" على الزَواوة[112]. أو أن استعمالهم كأداة للتَمرد وقلب النَظام مثلما هو الحال مع"خضر باشا" سنة 1595م .

2.3.النظام الداخلي للمؤسسة العسكرية:

بالحديث عن النظام الدَاخلي داخل المؤسسة العسكرية من حيث التسيير والإقامة ونظام التَرقية والرُتب فقد كان المجند فور وصوله إلى الإيَالة يتم تسجيل معلوماته في سجلات الإنكشارية من قبل "الباش كاتب" الدفتردار[113]، اسمه وأوصافه وتاريخ انخراطه واسم الثَكنة ورقم الوجق الذي ينتمي إليه .

يقيم الإنكشارية في الإيالتين داخل الثَكنات وكان لكل ثكنة اسم خاص تحتوي كل ثكنة على أوجاقات[114] يتوزعون على غرف تسمى "أودة"، لكل منها رقمها الخاص وتضم هذه الأخيرة بين 20 إلى 30 جندي[115] يترأسهم "الأودة باشي" يتولى مهمة الأمن داخلها، وتسمى الثكنات بدار الإنكشارية أو "يكيجري أودة لرى"، أو "قشلا" وتعني المعسكر[116]، وبلغ عدد الثَكنات في إيالة الجزائر ثمانية ثكنات[117].

أما نظام التَرقية في المسار العسكري فيتم بطريقة آلية وكان معيار التَرقية يعتمد على الأقدمية[118] أي بعد قضاء 3 سنوات في الرُتبة وفق ما نص عليه القانون المتعلق بالنَظام الداخلي للجيش الإنكشاري الذَي سنَة السُلطان مراد الأول (1360-1386هـ)[119]، ويشير جون.ب.وولف في هذا الشأن فيقول: "... يبدوا أن هناك عددا من الرُتب التي لم تملأ بالأقدمية بل وقع تجاوزها لاستبعاد مرشح غير محبوب..."[120]

أما الرُتب التي يتدرج عليها الجندي الإنكشاري خلال مساره العسكري ففي إيالة الجزائر يتدرج كما يأتي : تبدأ برتبة "يكي يولداش"(يولداش جديد) وتعني رفيق الدرب، وبعد ثلاث سنوات يصبح "أسكي يولداش"(يولداش قديم) ويرتقي هو الآخر بعد 3 سنوات إلى "باش يولداش" [121]ثم "وكيل الحرج"[122]، وبعدها يرتقي إلى صف الضباط الساميين بالتدرج التالي:

- "الأودا باشي" أي رئيس الغرفة: وتعادل رتبة "ملازم أول"، وهو ضابط يقود زمرة من اليولداش عدد أفرادها ما بين 11 إلى 16 [123].

- "البلوكباشي" أي رئيس الفرقة: ورتبته تعادل رتبة نقيب، يولى قيادة النُوبة أو إحدى محلات الجيش.

– "البايا باشي" أو "الآيا باشي"أي قائد المشاة: تعادل رتبته رتبة رائد، يتشكلون من أقدم 24 بلوكباشي، ومنهم يختار "الكاهية"، ويعين منهم السُفراء والمبعوثون إلى الخارج، وهم أيضا المستشارين في هيئة الدَيوان، ويرافقون دوما الباشا في صلاة الجمعة ويجلسون ورائه في المراسيم[124].

– "باش بلوك باشي"أو الكاهية: تعادل رتبته رتبة عقيد، وهو خليفة "الآغا"، يختار من أقدم يا يا باشي، تتمثل مهامه في السهر على الأمن والنَظام في المدينة[125]، وينوب عن الآغا في حالة مرضه أو غيابه ويخلفه في حالة عزله أو وفاته[126]، ويستطيع الكاهية إتخاذ قرارات مكان الآغا فيبعض الأمور العادية ومدة عمل الكاهية شهرين[127] .

– "الآغا أو آغا العسكر: تعادل رتبته رتبة جنرال، وهو أعلى منصب في هرم أوجاق الإنكشارية وبرتبة الآغا الانكشارية ينهي الجندي الإنكشاري خدمته العسكرية بالجزائر ليصبح فيما بعد معزول آغا أي متقاعد.

أما إيالة تونس فيبدأ تسلسل الرُتب من "اليولداش" ببيت الأودة ثم "باش يولداش" فوكيل الحرج ثم "سنجق باشي" ثم "آيا باشي" وفي نهاية هاته المرحلة يمكنه الدُخول إلى حلقة الضباط الساميين والانتماء إلى الدَيوان والتي تبدأ برتبة أوداباشي[128] ثم يستمر في الارتقاء إلى الوصول إلى رتبة "شاوش" ثم "باش شاوش" ثم "بلوكباشي"[129] ثم "كاهية" ومنها يرتقي إلى رتبة "آغا" بإحدى الحاميات العسكرية فآغا حراسة القصر، فآغا بالدَيوان أو آغا الكرسي وهي أعلى درجة ثم بعدها يحال على التقاعد فيصبح معزول آغا[130]، وللإشارة فإن عملية الارتقاء في إيالة تونس تتم بصفة آلية كل 6 أشهر تشمل كل جندي منضبط إلا أن ذلك لا يمنع تدخل الباي في بعض الأحيان .

وبالحديث عن الرَاتب الذي يتقاضاه الإنكشاري والذي يدفع له في دار الباشا أو الإمارة في كلا الإيالتين كل شهرين[131] .

يخضع الإنكشارية لنظام قضائي خاص بهم حيث كان الإنكشاري يحاكم من قبل "آغا الإنكشارية" في دار الآغا تدعى "سركاجي" أو "داسي" كما أن القبض على الإنكشاري يتم من قبل "الشواش"[132] ذي القفطان الأخضر الذين يخضعون لأوامر قائدهم "الباش شاوش" وتتميز العقوبة بطابع السرية للحفاظ على هيبتهم[133].

والملاحظ أنه لم يكن هناك اختلاف كبير في النَظام الداخلي بين إيَالتي الجزائر وتونس الذي يستند إلى قوانين الدَولة العثمانية أي أنها من مشكاة واحدة، خاصة فيما يعلق بإقامة الإنكشارية وكذلك مسألة التَرقية التي تعتمد في كلا الإيالتين على الأقدمي، وأيضا تدرج الرتب الرُتب مع بعض الاختلافات البسيطة فأدنى رتبة هي "اليولداش" وأعلى رتبة هي "الآغا" ، والملاحظ في المؤسسة العسكرية هو أن الغلبة في التركيبة البشرية للجيش النظامي في كلا الإيالتين لفئة اليولداش، إلى جانب ذلك تعد فئة البلوكباشية من الفئات المتنفذة من حيث تمرير القرارات بحكم الكثرة العددية في الدَيوان .

مزاوجة الإنكشارية في كلا الإيالتين بين المهام العسكرية الأمن الداخلي والخارجي والمهام السياسية فالمناصب السَامية ذات النُفوذ من نصيبهم منها "الباي" و"الخزناجي " و"القواد" وو"كيل الحرج" و"خوجة الخيل"... حيث تقول معاشي جميلة في هذا الصدد " أن الإنكشاري تبدأ حياته عسكرية وتنتهي في الإدارة والسياسة "[134]

4- تطور هيئات السلطة (1590–1659م) من حيث الصلاحيات والعلاقة بينها:

عرفت هيئات السلطة في الجزائر وتونس تطورات سواء من حيث مراكز النُفوذ والصلاحيات، فبعد أن شهدت السُلطة في الإيَالتين تماثلا في 16م وذلك فيما لمحناه من سلطة التفويض المباشر في إطار نظام الباشوية الذَي رسَخته الدَولة العثمانية منذ سنة 1587م، بعد أن إمتطى الباشوات المعينين والموفدين من إسطنبول عاصمة الخلافة، صهوة السُلطة ، كأعلى سلطة تنفيذية، مع وجود الديوان كهيئة استشارية مساعدة للباشا في تسيير شؤون الإيالة فيما تعلق بالأمن والإدارة والمالية، إلاَ أنَه بالنظر لعدة معطيات فرضتها الظَرفية داخليا وخارجيا

عرفت هيئات السلطة تطورا سواء من حيث الصلاحيات أومن حيث تراتبية السلطة ؟فما هي ملامح التطور وما هي العوامل المتحكمة فيه؟

1.4.الهيئة التنفيذية : سلطة الباشا بين الإستمرارية والتحييد وتأثيرها على تراتبية السلطة :

إنه بالنظر إلى الهيكل الإداري للسُلطة في الإيَالتين يتبين لنا جليا أن الباشا يعد أعلى هيئة في الجهاز التنفيذي لكونه يتمتع بمهام واسعة نظريا على مستوى الإدارة والمالية والأمن، لكن ميدانيا كانت سلطته تحدها مراعاة الحكومة المركزية "الباب العالي" بالدَرجة الأولى بتطبيق وتمرير سياسة السلطان العثماني وعدم اتخاذ مواقف استقلالية خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتعتبر المحدودية الزَمنية لحكم الباشا من المؤشرات الدَالة على تقويض سلطته، ونجد أن إرسال موظفين آخرين إلى جانب الباشا كالقاضي الحنفي في مجال القضاء إضافة إلى عضويتهم في هيئة الديوان كمستشارين، هذا الحضور الذي يشير إلى أن القضاة بمثابة سلطة رقابة فقد كانوا عيون السُلطان وذلك لمراقبة سياسة الولاة ومدى تطبيقها للأوامر السُلطانية وإرسال تقارير من شأنها أن يكون لها باع في عزل الباشا[135]،كما أن سلطة الباشا على المؤسسة العسكرية كانت محدودة باعتبار أن المؤسسة العسكرية مستقلة نوعا ما حيث تخضع لأوامر قائدها "آغا الإنكشارية"[136].

ومن جهة أخرى فسلطة الباشا كانت تحدها أيضا مراعاة جماعات الضَغط المحلية[137] التي كانت لها الكلمة المسموعة داخل "الديوان الكبير" (العام) والتي تجذَرت في إيَالة الجزائر منذ سنة 1519م، ممثلة في فئة الرَياس القوية خارجيا [138]بفعل النفوذ الاقتصادي (غنائم البحر)، حيث كانت لآرائهم وزن في هذا الدَيوان، خاصة ما تعلق بأمور الحرب والسَلم، وكذلك فئة الإنكشارية النَافذة داخليا والتي تستمد نفوذها من أقدميتها في المناصب وامتيازاتها ورتبها العالية وكذلك قوتها العددية داخل أجهزة السلطة الممثلة في الجيش النظامي البري و الدَيوان الكبير

وديوان الإنكشارية، بالإضافة إلى حضورهم في الجيش البحري منذ قرار "محمد بن صالح رايس" سنة 1568م .

وبالتالي كان ميزان الكفة داخل السلطة يتأرجح بين عدة مراكز لها وزنها، سلطة الباب العالي ممثلة في سلطة الباشا ويتجسد ذلك في محاولة الدَولة العثمانية فرض سياستها خاصة في مجال العلاقات الخارجية عبر إصدار فرمانات همايونية للباشا لتنفيذها، وكثيرا ما كانت تلقى معارضة من طرف العناصر النافذة داخل "الديوان الكبير"(الرياس والأوجاق)[139]، وهذا لكونها تتعارض و المصلحة العليا للإيَالة التي تهم الطَرفين، لاسيما وأن النَشاط البحري كان عصب الاقتصاد ، لم يتمكن الباشوات غالبا من فرض تعليمات السُلطان على طائفة الرياس والدَيوان الكبير، فوقع نتيجة لذَلك صدام، ولم يكن أمام الباب العالي في ظل عجز الباشا وتعنُت الدَيوان الكبير يملك أكثر من إعدام الباشوات المخالفين لأمره كـ"خضر باشا"[140] أو إقالة الباشوات العاجزين عن فرض الأمر وتعيين ولاة آخرين لتمرير ما عجز عنه سابقهم مثلما حدث مع الباشا "سليمان القطاني" الذي عوضه السلطان بشاوشه الباشا حسن الشيخ سنة 1617م[141]، والباشا "محمد كوسة" الذي تم تعويضه بالباشا "مصطفى كوسة" وإذا استعصى تطبيق الأمر يقوم الباب العالي بإرسال شاوش أو أكثر ومعه فرمان همايوني و قوة عسكرية لفرض الأمر[142]، لكن رغم ذلك يجد هؤلاء الشُواش أنَ طائفة الرَياس و الأوجاق هما صاحبي القرار داخل الدَيوان الكبير، المسائل الخارجية (الرياس) أما داخليا (الإنكشارية)، ويقول جون .ب. وولف في هذا الصدد:"... لقد كان الباشا في الجزائر خائفا من الجنود أكثر من خوفه من سلطانه البعيد ..."[143]، وتجدر الإشارة هنا أن هذا الأمر لو حدث في عهد البايلربايات لأطاح البايلرباي برأس الرَايس المذنب والجندي المعاند[144]، مثلما حدث سنة 1557م عندما رفض الإنكشارية نزول الباشا "محمد التكرلي" وفرضوا مرشحهم "حسن قورصو"على السُلطان العثماني، فكانت العقوبة شديدة حيث حكم الباشا على "حسن قورصوا" بالإعدام رميا على الصنانير الحديدية وتصفية المتمردين[145]، وأيضا رد فعل السلطان على اعتقال الإنكشارية للبايلرباي "حسن بن خير الدين" حيث عمد لإعدام الوفد الذي جاء به وأعطى أمرا للباشا

لاعتقال زعماء العصيان وقطع رؤوسهم[146] ويمكن تفسير هذا التَحول إلى أن الدولة العثمانية في عهد البايلربايات كانت قوية بالإضافة توافق المصالح بين البايلربايات والسلطان العثماني وهو ما جعل الرياس (البايلربايات) يقفون مع قرارات السلطان بل وفرض تنفيذها على الإنكشارية. أما الباشوات الذَين حاولوا فرض الأمر وفرض سلطتهم وقلب الطاولة على الإنكشارية عن طريق الثورة فكان مآلها الفشل ونعني هنا تجربة "خضر باشا (1595م-1599م)[147]، وقال دوغرامون:"... لو أظهر خضر باشا مزيدا من الجرأة ....،.... لأقام سلطة الباشوات على جيش وطني ..."[148] ، فكان فشل هاته الثورة والانقلاب بادرة لخضوع الباشوات للأمر الواقع، ومسايرة الدَيوان[149] لضمان استقرار حكمهم[150]، و هذا ما نلمحه في المراسيم الرّسمية التي استهلت مقدمتها بعبارة : "...نحن كبارا وصغارا ميليشيا الجزائر القوية المنيعة وجميع مملكتها قررنا وعزمنا ..."[151]، كما أن الدَيوان هو الآخر يبقي سلطة الباشا لأن أي تحييد كلَي لسلطته قد ينجم عنه غلق باب التجنيد، وقد ترتب عن ضعف سلطة الباشا وعدم قدرة الباب العالي عن فرض إرادته سواء بالقوة أو الفرمانات إلى حدوث انقلاب على سلطة الباشا وذلك باعتلاء علي بتشين [152] السلطة سنة 1644م، بتأييد من الرَياس والإنكشارية، فكانت أول محاولة حكم ذاتي، لكن كان عمرها قصيرا حيث سرعانما قتل علي بتشين[153] وقد يكون الباب العالي ورائها انتقاما من علي بتشين الذي امتنع عن المشاركة إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد مالطا، إضافة إلى انقلابه على ممثل وإرادة السلطان.

شهدت الفترة الأخيرة من حكم الباشوات فترة عصيبة أسدلت الستار عن مدى ضعف الباشوات في تسيير السياسة الماليةفي ظل الوضعية الحرجة التي كانت تمر بها الإيَالة في الفترة الممتدة من (1640إلى غاية 1659م)[154]، وتصادم مصالحهم مع مصالح الإنكشارية حيث كان الباشا مسؤولا عن دفع مرتباتهم، مما نتج عنه سجن الباشوات الأواخر، وهم على التَوالي الباشا "أبي جمال يوسف" (1640-1642)[155]، و"محمد باشا"(1650-1656م)[156]،وآخرهم "إبراهيم باشا"(1656-1659م)، الذَي لم يجد حلا للخروج من الضائقة المالية ودفع رواتب الجند الذين كانوا في حالة احتقان إلا اقتطاع مبلغ مالي من

التعويض الموجه لطائفة الرّياس من قبل السُلطان نظير مشاركتهم في الحروب معه[157] مما أدى ذلك إلى زيادة تعقيد الأمور وجعل المؤسسة العسكرية بشقيها تثور عليه بقيادة "البولكباشي خليل" وانعقد إثره اجتماع طارئ للدّيوان العام [158](1069هـ/1659م) حيث تقرر فيه سحب الاختصاصات المالية من الباشا المتمثلة في دفع الرّواتب والجباية والنفقات العامة ليتولاها "الآغا" تحت إشراف الديوان لتصبح السلطة الفعلية منذئذ للآغوات[159]، مع السماح للباشا بالبقاء في منصبه لكن بدون سلطة "منصب شرفي"، ليمارس آغا الإنكشارية بمساعدة الديوان جميع السلطة التنفيذية ابتداءً من سنة 1659م [160].

كما هو الحال في إيَالة تونس فقد تعرضت سلطة الباشا هي الأخرى لمنافسة "ديوان الجند" التي تضم الضبّاط الكبار الذين عرفوا بـ"البولكباشية" والتي يترأسها "الآغا" وتستمد هذه الأخيرة سلطتها وتنفذها داخل الديوان من أقدميتها ورتبتها العسكرية العالية، ومن تمثيلها العددي الكبير في هذا الدّيوان ومن عدم وجود قوة أخرى منافسة وموازية لها كالرّياس مثلما هو الحال في إيالة الجزائر، فبرزت في إيالة تونس من البداية ثنائية السلطة فإلى جانب الباشا صاحب القرار السياسي كان الآغا صاحب القرار ميداني[161]، وبعد انقلاب 18 أكتوبر1591م، الذي قام فيه الجند الصغار (الدّايات)[162] على أعضاء الديوان "البلوكباشية" وتصفيتهم، نتيجة احتكار القرار والامتيازات مستغلين سوء إدارتهم المالية، ليصبح بعد ذلك الجند (الدّايات) مكونين للدّيوان[163] بدل "البلوكباشية" وانتخبوا من بينهم دَاي لرئاسة الدّيوان ورفعوه إلى سدة السُلطة هذا الأخير أصبح الحاكم الفعلي في تونس (1591-1653) إلى جانب الباشا، إنتخب الديوان الداي إبراهيم سنة (1593-1594) ، ثم الداي موسى سنة (1001هـ/1594م) [164]، وأصبحت بذلك القرارات داخل هذا الدّيوان تتم بصفة جماعية (حكم جماعي)[165]، لكن سرعانما ظهرت داخل الدّيوان أحلاف وتكتلات، أفضت إلى صراعات مضنية للإنفراد بالسلطة، بالتزامن مع تعاظم قطاع القرصنة الذي سيؤدي إلى غلبة الدّايات أصحاب النفوذ والثورة مما أدى إلى زوال الحكم الجماعي داخل الدّيوان وحل محله الحكم الفردي لصالح داي معين وكان أول من تجمعت في يده السّلطة هو الدّاي عثمان

(1598-1610م) تمكن هذا الأخير من فرض سلطته بتقليص صلاحيات الدّيوان بحصرها في تسجيل الأوامر وكذلك الحد من صلاحيات الباشا حيث أضحى بدون سلطة "منصب شرفي"[166] حيث وصف بـ"حاكم وحامي ميليشا مملكة تونس" وحذى الدايات من بعده حذوه وهم يوسف داي (1610-1637م) والأسطى مراد (1637-1640م)[167] وأحمد خوجة داي (1640-1647م)[168]والداي "محمد الحاج لاز"(1647-1653م) فقد مارسوا السيادة الكاملة، وهذا الوضع كان مشابها لسلطة الدّايات في الجزائر (1671-1830م) .

لقد شهدت إيَالتي الجزائر وتونس في الفترة (1590-1659م) ثنائية السُلطة، وذلك من خلال بروز الدّيوان كسلطة موازية لسُلطة الباشا وهنا تجدر الإشارة إلى الدّيوان الكبير (العام) في الجزائر والذي تعود الكلمة فيه إلى فئة الرّياس التي كان لها وزنها بالدرجة الأولى و فئة الإنكشارية، وهو ما لمحناه في ديباجة المراسيم "...نحن الباشا وميليشيا الجزائر التي لا تقهر..." ومؤسسة ديوان الجند في إيالة تونس، التي أضحت سلطة موازية لسُلطة الباشا منذ البداية تحت رئاسة الآغا ثم الدّايات (الرّياس)بعد انقلاب سنة 1591م، كما شهد منصب الباشا من حيث الصلاحيات تراجعا في الإيالتين حيث سحبت صلاحياته وسلطته التنفيذية تدريجيا ليتحول منصبه إلى منصب شرفي، في تونس بداية من سنة 1598م في عهد "الدّاي عثمان"، وكانت إيالة تونس سباقة في هاته الخطوة على إيَالة الجزائر حيث بقيت سلطة الباشا راسخة إلى غاية منتصف القرن 17م، ونعزوا ذلك إلى عدة عوامل وهي أن سلطته مدعومة من طرف الباب العالي وهذا راجع لأهمية إيَالة الجزائر وكذلك وزنها في خلق التّوازنات في العلاقات الدولية التي كانت الدولة العثمانية طرفا فيها بالمقارنه بإيالة تونس التي شهدت القرصنة أوجها لكن ليس بنفس قوة النسق والتأثير الذي تحظى به الجزائر التي تمتاز بشساعة المساحة وطول الساحل، أيضا عملية التجنيد التي كانت عبارة على ورقة ضغط والتي كانت إحدى أطر تحديد العلاقات بين الطرفين فلم يبقى بذلك لسلطة الباشا في إيالة الجزائر سنة 1659م سوى التّوقيع على الاتفاقيات ورعاية المراسيم والإقامة في السّرايا وحق تعيين القيادات والموظفين .

وبالتَوازي مع تراجع سلطة الباشا عرف منصب الآغا تطورا في إيالة الجزائر حيث أضحت السلطة التنفيذية والصلاحيات المالية التي كانت من مهام الباشا من نصيب الآغا بمساعدة الدَيوان فأضحى الحكام يعينون بداية من منتصف القرن17م من صنف الآغوات وعلى العكس منه في إيَالة تونسعرفت غياب الآغوات عن الواجهة السياسية منذ 1591م بعد إزاحتهم من طرف الدَايات الذين قفزوا إلى الواجهة السياسية وأضحوا هم الحكام الفعليين، لكن ظل نفوذهم خلف الكواليس فقد كان "آغا القصبة" باعتباره المسؤول العسكري الأول في الحاضرة تونس مركز الحكم حتى منتصف القرن 17م يتولى إلى جانب المهام التقليدية قيادة الجند وضمان الأمن والجنايات وضمان أمن الباي والدَاي فقد كان لصاحب هاته الخطة مكانة بارزة في عهد الدايات والبايات المراديين حيث كان يلعب دورا فاعلا في تزكية اختيار الدَاي وذلك بفعل موقعه القادر على التأثير على الجنود التُرك لذلك سعى حمودة باشا المرادي إلى استمالة آغا القصبة لتزكية ترشح الدَاي "مصطفى لاز" (1653-1665م)حليفه مقابل مبلغ من المال، ومثَل الآغا أعلى سلطة في البلاد بعد غياب الدَاي إبراهيم سنة 1705[169][170].

2.4.الهيئة الاستشارية (الدَيوان) : هيئة الدَيوان بين قوة الحضور والتَراجع:

إلى جانب التَطورات على مستوى الهيئة التنفيذية مما كان له تأثير في بروز وتطور صلاحيات "هيئة الديوان" (الديوان الكبير) في إيَالة الجزائر والذي تحول من مجرد هيئة استشارية مساعدة للباشا في شؤون النَيابة إلى مؤسسة سياسية فاعلة لديها حق النَقض ويتجسد ذلك عمليا من خلال الاعتراض على قرارات الباب العالي حينا وتمريرها حينا آخر بما يتوافق والمصلحة العامة للإيالة خارجيا و ما ساعد في هذا التَحول هو وحدة الرُؤى والمصالح لدى الأطراف الفاعلة فيه ونقصد هنا ممثلي الرَياس وممثلي الإنكشارية في الدَيوان الكبير[171] الذين كانت لهم الغلبة العددية والنَفوذ المالي والعسكري وهو نفس المشهد السياسي الذي حدث في إيالة تونس حيث عرفت هي الأخرى تنفذ مؤسسة الدَيوان "ديوان الجند" منذ سنة 1591م التي تحولت من مجلس عسكري أعلى له صلاحيات استشارية تلعب دور المدافع عن مصالح الجند والمساعد للباشا في التسيير إلى هيئة عسكرية وسياسية تنفيذية صاحبة القرار والنفوذ

بالإضافة أن مؤسسة الدّيوان أضحت تنتخب من بين أفرادها الدَاي في تونس ابتداءً من 1590م والآغا في الجزائر ابتداءً من 1659م، وحيث تتم بإجماع أعضائها لاكتساب الدَاي في تونس والآغا في الجزائر للشَرعية ، وهنا يشير محمد الهادي إمام في حديثه عن تعاظم الدَيوان في إيالة تونس فيقول: "...كان له شأن عظيم في المقاطعة وكان سلطانه يعدل سلطة الباشا..."[172]، ومما يمكن ملاحظته أيضا تغير التركيبة البشرية للدَيوان في إيالة تونس مع استمرار الغلبة فيه لممثلي المؤسسة العسكرية إثر انقلاب سنة 1591م بعد أن كانت تتشكل من "فئة البلوكباشية" أضحت تتكون من "فئة الأوضباشية "(الجند الصغار) كما أن رئاسة الدَيوان انتقلت من "الآغا" إلى "الداي".

لكن سرعانما بدأت هيئة الدَيوان في إيالة تونس تفقد نفوذها تدريجيا في عهد الدَاي عثمان (1598-1610م)، حيث إنفرد بالسُلطة وأضحت صلاحيات الديوان تقتصر على تسجيل ما تقرر من طرف الداي، وتراجعت أكثر سنة 1653م عند بروز البايات كسلطة منافسة ويمكن إرجاع سرعة فقدان الدَيوان لنفوذه بتونس مقارنة بالجزائر هو تداعيات إنقلاب سنة 1591م، الذي عكس مدى تفرق الكلمة داخل المؤسسة العسكرية وكان لتصفية الضُباط الكبار بداية لتراجع الإنكشارية ككتلة موحدة نافذة بدليل تجمع السلطة في شخص الدَاي عثمان في إطار النفوذ المالي الذي كان يتمتع به لأن نشاط القرصنة كان في أوجه لكن بالنظر لطابع النفوذ المؤقت الذي تكسبه القرصنة ما كان له تأثير في تهاوي سلطة الدَايات بداية من سنة 1653م أمام سلطة البايات المراديين الذين عززوا نفوذهم بمورد دائم عن طريق المحلة في وقت اتجهت سياسة الإيالة بالاهتمام بالدواخل.

وعلى النقيض منه في إيالة الجزائر فإن تداعيات فشل محاولة الانقلاب التي قام بها "خضر باشا" ضد الدَيوان في الجزائر سنة 1595م، كشفت مدى اللحمة التي يتمتع بها أعضاء الدَيوان التي يمكن إيعازها للقوة العددية وقدم التَرسخ في الإيالة منذ سنة 1519م ووحدة المصالح بين إنكشارية والرَياس داخلها وعامل الزَمن وكشف هذا الانقلاب في المقابل عن عدم قدرة الباشا أو غيره من الأطراف تطوير القاعدة الاجتماعية للسُلطة خارج الإنكشارية لكون

النَظام يستثني العنصر المحلي في المناصب الحساسة وكذلك عدم استناد إلى قاعدة اجتماعية متماسكة ملهمة وهذا بدليل فشل المحاولات في قلب النظام نستدل على ذلك فشل محاولة الكراغلة سنة 1630.

وكنتيجة لهاته التَطورات على مستوى هيئات السُلطة مما كان له انعكاس على الملمح العام لنَظام الحكم في الجزائر وتونس خلال الفترة (1590-1659م) فقد كان نظام الحكم بالنظر للتطورات على مستوى هيئات السلطة وتراتبيتها يندرج في إطار الحكم العسكري في إيالة تونس بداية من 1590م وإيالة الجزائر بداية من سنة 1595م وذلك لأن الحاكم المنتخب لا يخرج عن دائرة الجنود الإنكشارية ورَياس البحر الذين سيطروا على مقاليد الحكم في الإيالتين في إطار حكم الأقلية[173] أي "حكومة أرسقراطية عسكرية"[174]، وجمهوري لأنه يتم بالانتخاب داخل الدَيوان فقد كان لهم الحق في تعيين من يرضونه للحكم والعكس صحيح، شهدت تطورا في إيالة تونس في عهد الداي عثمان وخلفائه إلى "حكومة أوليغارشية "[175]إلى غاية سنة 1653م .

3.4.تطور المؤسسة العسكرية (تنظيمها– تكوينها– مسارها) :

بعد أن أشرنا إلى تبلور المؤسسة العسكرية وتطرقنا إلى تنظيمها وتكوينها ونظامها الدَاخلي أواخر القرن الـ16م، سنحاول فيما يأتي الوقوف على مواطن التَطور الذَي طال المؤسسة العسكرية خلال القرن الـ17م، وذلك على اعتبار أهميتها في تحريك الأحداث وصناعة الفوارق داخل دواليب السلطة ونظام الحكم .

لقد عرفت المؤسسة العسكرية تطورا من حيث تكوينها وتعدادها وذلك تبعا لطبيعة الفئة الحاكمة وسياستها ومصالحها لتقوية مركزها وهذا وعيا منها أن هذا التنظيم بمثابة رأس الحربة في صناعة واجهة السلطة.

ارتبط ظهور الجيش النَظامي في إيالة الجزائر وتونس مع قيام الحكم العثماني في المنطقتين، إيالة الجزائر سنة 1519م وتونس 1574م وهذا ما من شأنه أن يكون له تأثير في التَفاوت العددي لهذا التنظيم ومدى تجذره بحكم الفارق الزَمني.

عرفت المؤسسة العسكرية في الإيَالتين تشابها من حيث التَنظيم حيث شهدت ازدواجية فرغم الاعتماد على الجيش النَظامي (الجيش الحديث) كركيزة لنظام الحكم دون منازع في القرن 16م، إلاَ أنَ السُلطة سرعانما اعتمدت عند حاجتها على الجيش التقليدي (الجيش القبلي) في القرن 17م، الذَي عاد إلى واجهة المؤسسة العسكرية[176]، فأضحى التنظيم العسكري يرتكز على دعامتين هما: الجيش النَظامي والذَي يتكون من الجيش البري ممثلا في فرقتي الإنكشارية والطُوبجية والجيش البحري ممثلا في "طائفة الرَياس"، أما الدَعامة الثَانية للمؤسسة العسكرية فتتمثل في الجيش الغير نظامي أو الاحتياطي(الجيش التقليدي)[177]، هذا الأخير كان وجوده سبَاقا للجيش النظامي في كلا الإيَالتين حيث مثل دعامة أساسية للنَظام السابق الزَياني والحفصي، ومع بداية الوجود العثماني تراجع دوره بعد أن حلَ محله الجيش النَظامي، لكن سرعانما تم الاعتماد على خدماته بعد اتجاه السُلطة العثمانية في القرن 17م إلى الدَواخل لتَوسيع رقعة نفوذها وقمع التَمردات، ليصبح لهذا الأخير مكانة في صلب المؤسسة العسكرية الرَدعية والجبائية (المحلة) في كلا الإيالتين، وللإشارة فإن إيالة الجزائر كانت لها الأسبقية كما أشرنا في عنصر (تبلور المؤسسة العسكرية) على تونس التي بدأ الاعتماد فيها على هذا التنظيم بداية العهد المرادي "عهد حمودة باشا"(1631-1660م) .

من حيث التَكوين عرفت المؤسسة العسكرية في هذا المضمار تشابها أيضا في كلا الإيالتين، حيث كان هناك ازدواجية في التَركيبة البشرية للتنظيم العسكري(العنصر التركي- العنصر المحلي)[178] ، وقد شمل هذا التَشابه أيضا التَكوين داخل الجيش الغير نظامي الذَي ضم قوى محلية ممثلة في قبائل المخزن"[179](الدوايرة[180] ، الزَمالة ،العبيد[181] المكاحلية[182]،...). و المرازقية[183] في إيالة تونس، هذا إضافة إلى فرقة الزَواوة[184]، التَي دعمت الجيش الاحتياطي، كان لهم حضور قوي في الإيالتين[185]، وكان اعتماد هاته الفرقة من جانب السلطة في الجزائر يعود

إلى عهد البايلرباي "حسن بن خير الدين"، أما إيالة تونس فتم الإعتماد عليهم بصفة منظمة ودائمة في عهد "حمودة باشا المرادي"حيث اتخذ منهم فرسانا كحرس خاص[186]، إلى جانب الزواوة كان هناك فرقة أخرى عرفت بـ"الصبايحية" [187] قام حمودة باشا ببعث ثلاث تشكيلات للصبايحية سنة 1614م في كل من تونس وباجة والكاف والقيروان. وكذلك فرقة "الحوانب" في إيالة تونس وهم حرس الباي الخاص[188]، وهي تقابل في إيالة الجزائر "فرقة الجاويشية"[189]، لكن تختلف الفرقتين في صنف التنظيم العسكري الذي تنتمي إليه فالأولى غير نظامية والثانية ضمن الجيش النظامي.

أما المهام الموكلة للجيش الغير نظامي فكانت تتمحور حول ضمان طاعة السكان المحليين والمساهمة في القضاء على حركات العصيان والانتفاضات، وجباية الضرائب وبالتالي فالجيش الغير نظامي مثل قوة ضاربة زمن الحرب وقوة احتياطية زمن السّلم ليصبح هذا الجيش رديف الجيش النظامي [190] .

إن تشابهت القيادة العسكرية للجيش النَظامي في كلا الإيالتين التي كانت من مهام "آغا الإنكشارية"، فإن القيادة العسكرية للجيش الغير نظامي اختلفت في الإيالتين، ففي إيالة الجزائر ترأسها "آغا العرب" أو "قائد العرب" أما إيالة تونس فكانت القيادة من نصيب "الباي".

وبالحديث عن فئة الكراغلة ومركزهم داخل المؤسسة العسكرية فقد شهدت اختلافا في الإيالتين سواء ما تعلق بقوة الحضور أو طبيعته، فالكراغلة بتونس يصنفون ضمن الجيش النظامي وفي المقابل فقد اختلف الأمر في إيَالة الجزائر مقارنة بتونس التي شهدت غياب هاته الفئة ليس فقط في الجيش النظامي بل في التنظيم العسكري ككل بعد أحداث سنة 1630م[191]، وذلك باستصدار قوانين عقابية ترجمت في إقصائهم من سلك الجندية مدة 33 سنة[192]، ولم يتم العدول عن هذا القرار إلا في عهد الدّاي " شعبان" (1686-1695م)[193] الذي أصدر قرارا يقضي بفتح باب التَجنيد أمام الكراغلة مجددا، وأن تكون لهم نفس امتيازات

آبائهم، لكن القرار لم يطبق بحذافيره حيث سمح لهم بالانخراط لكن وفق شروط حيث حرموا من التَرقية ولم يسمح لهم بالوصول إلى مستويات قيادية متقدمة فكانوا يعزلون بمجرد وصولهم إلى رتبة ضابط[194] وهذا الإجراء منطقيا سيؤدي إلى نتيجة أخرى وهي حرمانهم من تولي المناصب الحسَاسة في السُلطة والتي كانت دائما من نصيب ذوو الرُتب العليا من الجند، وقارن فونتير بين الحظوظ الممنوحة للأعلاج والممنوحة للكراغلة في إعتلاء السّلطة فقال: "... الأعلاج أكثر حظوظا في الارتقاء من الكراغلة في السّلطة ..."[195]، وبذلك أصبحت وضعية الكراغلة داخل الجيش يمكن تصنيفها في إيَالة الجزائر كقوة احتياطية في شكل تعبئة عند الجوائح لسد النقص .

أما مسألة توريث المناصب العسكرية فنجد إيالة تونس قد فتحت باب التوريث في هذا المجال في عهد الداي يوسف (1610-1637م) الذي سمح للجندي من إمرأة تونسية أن يورث امتيازاته في الخدمة لابنه[196]، وذلك في إطار تعزيز جيشه إثر الحرب الجوارية مع الجزائر وفي عهد "حمودة باشا" المرادي نجده يؤكد هذا التَوجه بطلبه من الباب العالي توريث منصبه لأبنائه من بعده والذي كان رده بالقبول وهذا بالنظر لخصوصية المنطقة التي كان التَوريث فيها له جدور تاريخية (الدّولة الحفصية)، ينما إيالة الجزائر فكانت مسألة توريث المناصب كانت مغلقة وهذا راجع لعلاقة عدم الثقة بين الإنكشارية وأبنائهم والذي أرجعناها للظرفية التي أثرت على تطور مسار العلاقة بين الطرفين[197]

وبالحديث عن مسألة التجنيد وبالنظر للتغييرات الآنفة الذكر نجد أن إقصاء الكراغلة من الجندية وتزايد النشاط البحري قد فرض معه الرغبة المتزايدة في زيادة فتح باب التجنيد من الخارج بالنسبة لإيالة الجزائر لتعويض النقص خاصة في ظل إقصاء الكراغلة وحرص الإنكشارية كفئة على الاستحواذ على السلطة بمحاربة كل مسعى داخلي لافتكاكها وبالتَالي اللجوء للتَجنيد لزيادة وتجديد عصبيتها المهددة، التي ما كان لها أن تتجدد من غير التَجنيد خاصة وأنها قطعت كل أواصر التَوريث مع أبنائها وبالتالي استبدال التكاثر الطبيعي بالتكاثر المستورد[198] ومنه فقد حتمت هاته الوضعية عدم الانفصال عن الدَولة العثمانية التي استغلته كورقة

ضغط[199] لكن الأمر في الإيالة التُونسية مختلف حيث كان خيار التَجنيد من الخارج حاضرا لكن ليس بنفس الطرح وكذلك ليس لنفس الغرض فإذا كان التَجنيد في إيالة الجزائر لغرض تجديد ديمغرافيا الإنكشارية فالتَجنيد في إيالة تونس كان يطرح للضرورة أي وقت الطوارئ أثناء تزايد الحملات الأوربية التي تستدعي قوة إضافية، وفي المقابل من ذلك نجد التَجنيد الدَاخلي في تونس منذ العهد المرادي كان مطروحا بقوة مقارنة بالتَجنيد الخارجي وذلك راجع لأن البايات المراديين يريدون خلق نفوذ عسكري محلي منافس وموازي ومستقل عن الدَايات (الإنكشارية) بعكس الجزائر التي كان التجنيد الدَاخلي مكمل ورديف للجيش الإنكشاري .

من ناحية التَعداد شكّل تعداد الجيش الاحتياطي مقارنة بالجيش النظامي حصة الأسد في المؤسسة العسكرية في كلا الإيَالتين

5. خاتمة:

بعد أن أصبحت الجزائر سنة 1519م وتونس 1574م إيالات عثمانية، أسهم العثمانيون في تبلور السّلطة ونظام الحكم وينطبق هذا الأمر على إيالة الجزائر التي كانت تعيش في الفترة السابقة مرحلة الشتات السياسي فكان للعثمانيون الفضل في إقامة سلطة مركزية وتنظيم عسكري موحد أما تونس فقد أحسن العثمانيون التَعامل مع الإرث الحفصي بالبناء عليه وخلق توليفة إدارية لتعرف الهيكلة الإدارية كما العسكرية ازدواجية بين التقليدي والمستحدث .

لقد عزز الحكم العثماني إيالتي الجزائر وتونس بهياكل إدارية وعسكرية مستحدثة ممثلة في الهيئة التنفيذية الباشا والآغا والباي... وهيئات استشارية ممثلة في الدَواوين والهيئة العسكرية ممثلة في الجيش النظامي (البري والبحري) حيث كان لهم دور في صناعة شكل السلطة وملامح النظام السياسي في العهد الحديث فيشير سعد الله في هذا الشأن فيقول:"ان الجزائر الحالية في الواقع قد تشكلت تقريبا خلال هذه الفترة سياسيا واجتماعيا وشعوريا بكل مقوماتها من حكم مركزي وحكام أقاليم وإدارة محلية واقتصاد متكامل ودبلوماسية نشطة ..."

لقد شهدت هاته المنظومة السياسية والإدارية حركية فرضتها الظَرفية التَاريخية التي عاشتها كل إيالة قبل وبعد الانضمام للفضاء العثماني، وأيضا تأثرت بمدى قوة العلاقة مع الباب العالي، ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية، كل هاته المعطيات أعادت ترتيب السّلطة ومراكز النفوذ دون أن ننسى الدَور الفعَال للمؤسسة العسكرية التي كانت رأس الحربة والمحرك للأحداث، فشهدت هيئات السّلطة تحييد أطراف من الواجهة السّياسية حيث أضحت سلطة الباشا اسما بلا مسمى (منصب شرفي) ومنها ما تدعم نفوذها وأضحت في الصدارة كهيئة الديوان و الآغا في الجزائر والدايات في تونس والذي تزامن مع بداية الاستقلال عن السلطة المركزية (الباب العالي) مما فسح المجال لممارسة الحكم الذاتي "نظام اللامركزية السّياسية" منتصف القرن 17م ومن الطبيعي أن تدخل كلا الإيالتين مرحلة التخبط السياسي ممثلا في "تجربة الآغوات في الجزائر" والتجربة "المرادية في تونس" لتنتهي في القرن 18م إلى الوصول إلى مرحلة النضج السّياسي من خلال تحدد المسار السياسي للإيالتين إلى جانب تفرق المسارات السّياسية لكليهما متجسدا في الحكم المركزي للدايات في الجزائر (1671-1830م) مع استمرارية الحكم العسكري لكن بأكثر نضج وفي الحكم الملكي الوراثي في إيالة تونس متجسدا في حكم الأسرة الحسينية (1705-1881م) .

الهوامش:

[1]- محمد بن جبور: «التنظيم العسكري لإيَالة الجزائر من خلال الكتابات الفرنسية (1671-1830م) »، المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، مج: 02، ع: 01، جامعة وهران1، جوان 2020م، ص325.

[2]- المركزية السياسية تعني تركز إختصاصات السيادة في يد الجهاز أو الأجهزة التي تعبر عن إرادة الدولة، وهو نظام يركز كل السلطات في يد فرد واحد، وهو السلطان العثماني ويتولاها بالوراثة (كما هو حال الملكية) لا يتعارض هذا النظام مع توزيع إختصاصات السلطة بين هيئات مختلفة (تشريع وتنفيذ والقضاء) على أن تعبر هاته الهيئات عن إرادة الدولة، بشرط وحدة الجهاز التشريعي مع تعدد التشريعات (القوانين) أي مراعاة الظروف الخاصة بكل إقليم فيتم إصدار تشريعات خاصة بأجزاء معينة من الإقليم تسري عليها دون باقي

المناطق الأخرى. أنظر: حسين عثمان محمد عثمان: النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، (د.ط)، 2009م، ص ص109، 110.

[3]- يشكل القانون الأساسي للدَولة العثمانية فهو بمثابة دستور تم إقراره من طرف السُلطان محمد الفاتح (1451-1481م) حيث قام بتكليف أبرز علماء الدَولة بجمع قوانين الدَولة العثمانية وأدخلت عليها تعديلات وأصبح في مجموعها "قانون نامة" يتكون من ثلاثة أبواب، حدد بموجبه اختصاصات الموظفين ورتبهم، تحديد العقوبات والغرامات،.... أنظر : المرجع نفسه، ص360.

[4]- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج1، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة،ط1، 1993م، ص170..

[5]- لكن فيما بعد صار هذا مصطلح يطلق على المسكن الرَسمي للصَدر الأعظم الذي أضحى مقر الحكومة والسُلطة الفعلية منذ سنة 1654م، حيث أمر السلطان محمد الرابع (1648-1687م) سنة 1654م بإنشاء مبنى شاسع يخصص كإقامة رسمية للصدر الأعظم ومقرا للدَيوان للبحث والبت في مسائل الدولة، وأول من سكنه الصدر الأعظم "درويش محمد باشا. أنظر: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دول إسلامية مفترى عليها، ج1، مطبعة جامعة القاهرة، 1980م، ص371.

[6]- حيدر علوان حسين: «الإدارة في الدولة العثمانية »، مجلة التراث العلمي العربي، ع: 01، جامعة البصرة، 2012م، ص334.

[7]- يختم بالخاتم السلطاني إضافة للفرامانات الهمايونية، يختم به المخازن المهمة كمخزن السَجلات المالية والخزينة الخارجية للسَراي(مالية دفتر خانة) والمخزن العام للمحفوظات(الدفترخانة) والحقيبة اليومية(روزنامة كيسه سي). أنظر: عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ج1، ص360.

[8]- نظام وزراء القبة إستحدثه السُلطان محمد الثاني للحد من سلطة الصدر الأعظم، كان كل وزير يحمل لقب وزير وثلاثة أطواغ مساوية للصدر الأعظم في الرتبة كان عددهم 4 ثم أصبح 6، يخضعون للصَدر الأعظم، تم إلغائه أوائل القرن 18م لأنه صار مصدر للمؤامرات . أنظر: كارلبروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: فارس أمين، ، دار الأنيس للنشر والتوزيع، وهران، ط1، 2012/2011م، ص446.

[9]- المسؤولان عن الشؤون المالية. أنظر: حيدر حسين علوان: المرجع السابق، ص337

[10]- وهو الذي يتحقق ويتأكد من أن الأوامر والرسائل الصادرة من الديوان الهمايوني متفقة ومطابقة لقوانين وتنظيمات وتشريعات الدولة. أنظر: عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص 388.

[11]- المرجع نفسه، ص-ص 386-392.

[12]- الغالي غربي:دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي(1288-1916م)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011م،، ص ص 31،32.

[13]- عبارة عن قوانين تشريعية، وتنظيمية، خاصة بإيالة مصر وبلاد الشام، أقره السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)، وكانت الدَواعي وراء إصدار قانون نامة مصر هو نقمة الأهالي بمصر وعدم ارتياحهم للإدارة العثمانية التي تختلف كليا عن الإدارة السابقة وعاداتهم، فأرسل إثر ذلك السُلطان سليمان الصدر الأعظم "إبراهيم باشا" للإقامة في مصر والهدف من ذلك هو التعرف على المجتمع المصري عن قرب وتسجيل معلومات حوله، وإنطلاقا من تلك المعلومات برزت مخرجات قانون نامة مصر، ونفس الشيء تم انجازه في بلاد الشام. أنظر: عبد الجليل التميمي:دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس،ط1، 2009م، ص27.

[14]- للإطلاع على هاته الفرامانات أنظر: المرجع نفسه ، ص-ص، 173-312.

[15]- مهمة دفتري:رقم14، بتاريخ 27 جون1571م، أنظر: المرجع نفسه، رقم 58، ص200.
مهمة دفتري رقم22، ص124، بتاريخ 4 أوت 1573م، أنظر: المرجع نفسه، رقم92، ص217.
مهمة دفتري: رقم24، بتاريخ28 مارس1574، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 110، ص226.
مهمة دفتري: رقم44، بتاريخ21 فيفري1582م، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 170، ص255

[16]- إرسال فرمان إلى بايلرباي الجزائر يقضي بإقامة علاقات طيبة مع ملك المغرب.أنظر: مهمة دفتري رقم 42، ص86، بتاريخ 1 أوت 1581م. أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 157، ص249.

كما أصدر الباب العالي فرمانات لإيالات الجزائر وتونس تفضي باحترام سفن الدُول التي تربطها معه معاهدات وامتيازات مثل فرنسا التي حصلت بموجبها امتياز صيد المرجان سنة 1560م والقيام بأعمال تجارية في الشرق الجزائري عرف باسم "الباستيون".أنظر:مهمة دفتري: رقم 35، ص122، بتاريخ 7 أوت1578، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 141، ص242.

[17]- وهي مشتقة من "بادشاه" الفارسية وتعني السيد أو الصاحب، وكان يمنح لحكام المقاطعات من نوع باشالق. أنظر: روبير مانتران: المرجع السابق، ج1، ص170.

[18]- الطوغ: رمز للرتبة العسكرية وهو علامة على شكل ذيل حصان معلق على رأس عمود تعلوه نجمة مذهبة أنظر: خليفة إبراهيم خماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية الآداب، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة الإسكندرية ، 1408هـ/1988م، ص50.

[19]- يقصد بها : الأناضول والروميلي ومصر. أنظر: روبيرمانتران: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج2، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1993م، ص530.

[20]- وتعني بك البكوات وتعتبر برتبة ميرميران أي أمير الأمراء ، وهو من المناصب الرفيعة في الخلافة العثمانية وهو لقب يمنحه السلطان مع القفطان لأمير الناحية، أنظر: محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، ط1، 1969م، ص56.

[21]- أرزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م) (926هـ-1246هـ)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2009م، ص33.

[22]- أحمد سليماني: النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر،(د.ط)، 1993م،ص 10.

[23]- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: فرج لطيف، دار الفكر للدراسات والنشر، ط1، 1991م، ص24.

[24]- وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تق وتع: زبادية عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2006م، ص87.

[25]- محمد فارس: المرجع السابق، ص ص 58 ،59.

[26]- محمد مقصودة: أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر – دراسة سوسيو تاريخية مقارنة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة أحمد بن بلة ، وهران 1، 2019/2018م، ص83.

[27]- محاولة البايلرباي "حسن ابن خير الدين" وضع حد للجيش الإنكشاري وتدخلاته في السلطة بالاعتماد على فرق الزواوة المجندة .أنظر عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت،(د.ط)، 1980م، ص113.

[28]- محمد فارس: المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[29]- أمين محرز: الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671م)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2013م ، ص41.

[30]- خليفة إبراهيم خماش: المرجع السابق: ص42.

[31]- "قصر الإمارة" أو يعرف بـ"بقصر الجنينة"، بناه "صالح رايس" بأسفل المدينة (1552م-1556م)، وهدمته فرنسا بعد الاحتلال سنة(1272هـ-1856م) ، أنظر: عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص89.

[32]- عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر،(د.ط)، 2006م، ص79.

[33]- السرية بمعنى القصر في اللغة الفارسية. أنظر: المرجع نفسه، ص79.

[34]- خليفة إبرهيم خماش: المرجع السابق: ص42.

[35]- كلمة تركية تطلق على نوع من الألبسة الرسمية ذات الصبغة الشرفية. أنظر:محمد مقصودة: المرجع السابق، ص87 .

[36]- عبد القادر نور الدين: المرجع السابق، ص79.

[37]- أمين محرز: المرجع السابق، ص21.

[38]- خليفة إبراهيم خماش: المرجع السابق، ص75.

[39]- أمين محرز: المرجع السابق، ص32.

[40]- محمد بن جبور: المرجع السابق، ص332.

[41]- غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، (د.ط)، 2007م، ص 80.

[42]- وليام سبنسر: المصدر السابق، ص67.

[43]– محمد بن جبور: المرجع السابق، ص332.

[44]– والتي كانت تتم في مقر إقامته "دار سركاجي" إمَا بالسجن أو القتل بأمر من الباشا. أنظر: محمد بوشناقي: الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني (1700-1830م)، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، 2016م، ص113.

[45]– محمد الهادي شريف:تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الإستقلال : تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة ،ط3 ، دار سراس للنشر ،1993م، ص68.

[46]– خليفة خماش: المرجع السابق: ص42.

[47] – أصل الكلمة فارسي وتعني "السجل" أو "الدفتر" وأطلقت على مكان حفظ السَجلات، وأوَل من استحدث الدَواوين هو سيدنا "عمر بن الخطاب". أنظر: منصور بن لرنب: « المؤسسات السياسية والإدارية الجزائرية في العهد العثماني»، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ع:3، جامعة الجزائر، 1984م، ص90 .

[48]– عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص87.

[49]– Pierre BOYER,"Introduction à une histoire intérieure de régence D'Alger" Revue historique, 1966, p301.

[50]– وليام سبنسر: المرجع السابق: ص77.

[51]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص35.

[52]– مكلفون بضبط سجلات القصر يعملون تحت إشراف رئيسهم الخزناجي والذي يحمل لقب الباش دفتردار والثلاثة الآخرون هم الباش مقاطعجي والمقاطعجي الثاني وأخيرا الرقمجي، أنظر : أمين محرز: المرجع السابق، ص24.

[53]– المرجع نفسه: ص25.

[54]– أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص35.

[55]- Diego de HAEDO,Topographie et histoire générale d'Alger, Bouchène, Paris, 1998,p228.

[56]- وليام سبنسر: المصدر السابق، ص79.

[57]- جون.ب.وولف: الجزائر وأوربا (1500-1830)، تر،تع: سعد الله أبو القاسم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ط)، 1986م، ص128.

[58]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص87.

[59]- محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص68 .

[60]- مجهول: غزوات عروج وخير الدين، تح : نور الدين عبد القادر، مطبعة الثعالبية،(د.ط)، 1934م، ص25.

[61]- محمد بوشناقي: القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني،دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2016م.

[62]- أكبر شخصية دينية إسلامية، كان يدعى "مفتي إسطنبول" ويعود إطلاق لقب "شيخ الإسلام" إلى السلطان "محمد الفاتح "، يتم تعيينه بفرمان سلطاني، كان السلاطين يلجؤون لهم للاستشارة في شؤون الحكم و إبداء رأيهم الديني في مشروعات القوانين و إصدار فتاوى ذات طابع سياسي كإعلان الحرب وإقرار الصلح أو عزل السلطان .. ، إزدادت مكانة شيخ الإسلام على عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566 م) لكثرة التشريعات في عهده وأنشأ له مكتبا خاصا به سمي "فتوى خانة" أي دار الإفتاء وأصبح منصبه موازيا للصدر الأعظم تم إلغاء هاته الوظيفة سنة 1923. أنظر: عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق،ص ص398، 399.

[63]- أنشأه في البداية السلطان مراد الأول (1360-1389م) والذي تفرع إلى قسمين الأناضول والروملي في عهد السلطان محمد الفاتح، مقره في العاصمة اسطنبول، يتواجدان في الدّيوان الإمبراطوري، مهمهم تتمثل في الإشراف على المحاكم في مقاطعاتهم وترشيح القضاة.أنظر: روبير مانتران، المرجع السابق، ج2، ص :533.

64– يحملون نفس اسم "قضاة الملا" يتوزعون في العاصمة وعواصم الولايات كبغداد وصوفيا والقاهرة. أنظر: محمد بوشناقي، القضاء والقضاة، المرجع السابق، 74

65– خليفة إبراهيم خماش: المرجع السابق، ص74.

66– أندري ريمون: المرجع السابق، ص ص 24، 25.

67– محمد بوشناقي: القضاة والقضاء، المرجع السابق، ص216.

68– خليفة إبراهيم خماش: المرجع السابق: ص75.

69– محمد بوشناقي: القضاة والقضاء، المرجع السابق ، ص219.

70– المرجع نفسه، ص51.

71– من فقهاء أهل المنطقة، مهمتهم تعنى بتسجيل الأقوال ومراقبة ما يجري في مجلس القاضي، ولتكون قرارات القاضي نافذة لا بد من موافقة العدول، فعقود المحاكم لا تخلوا من أسمائهم للتأكيد على مصداقيتها، عددهم يكون اثنين . أنظر: حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،(د.ط)، 2006م، ص72.

72– الغالي غربي: المرجع السابق، ص90.

73– المرجع نفسه، ص112.

74– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص128.

75– غالي غربي: المرجع السابق، ص91.

76– أندريه ريمون: المرجع السابق، ص34.

77– عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص 30.

78– إذا كان الخصوم من المسلمين يدخلون المسجد وإذا كانوا من النصارى أو اليهود يخرج أعضاء المجلس إلى الخارج أي يعقد في صحن الجامع . أنظر: عبد القادر نور الدين: المرجع السابق، ص21.

79– المرجع نفسه، ص91.

80– منصور بن لرنب: المرجع السابق، ص105.

81– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص128.

82– الغالي غربي: المرجع السابق، ص90.

83– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص131.

[84]- مهمة دفتري رقم 35، ص177، بتاريخ 23 أوت 1578م، أنظر:عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، رقم الوثيقة 142، ص242. شكاية أهالي المهدية من الضرائب المجحفة.
مهمة رقم 58، ص189، بتاريخ 24 جوان 1585م، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 194، ص264. شكاية تجار تونس من الباشا مصطفى ورجال الدولة .
مهمة رقم 58، ص190، بتاريخ 24 جوان 1585، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 195، ص265.شكاية العلماء والأشراف من تدخل الحكومة في شؤونهم.
مهمة رقم 58، ص218، بتاريخ 14 أوت 1585م، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 200، ص267.
مهمة دفتري رقم 62، ص126، بتاريخ7 سبتمبر1587، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 205، ص269.
.أنظر مهمة دفتري رقم22، ص339، بتاريخ12 أكتوبر1573، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 94، ص218. حول ظلم أمير تنس للرَعية.

[85]- مهمة دفتري رقم 42، بتاريخ 21 جويلية 1581م. أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة 152، ص247.
مهمة دفتري رقم 28، بتاريخ، سبتمبر 1576م، أنظر: المرجع نفسه، رقم الوثيقة رقم 8 ص289.

[86]- أمر السلطان "مراد الثالث" حسن فنزيانوا لإرسال الوالي رمضان إلى الأستانة للتحقيق. أنظر: محمد بوشناقي: القضاة والقضاء، المرجع السابق ، ص58.

[87]- المرجع نفسه، ص152.

[88]- دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميديا كوم، تونس، 2003م، ص156.

[89]- جون.ب. وولف: المصدر السابق، ص132.

[90]- وهم قايد المرسى وهو المسؤول على أمن الميناء، إضافة إلى وكيل الخرج (وزير البحرية) المسؤول الأول عن تموينات الميناء (معدات وذخيرة وخشب ..). أنظر:حمدان خوجة: المصدر السابق، ص80. وخوجة الغنائم الذي يتولى بيع الغنائم للسكان وتقسم قيمتها على ذوي الحقوق وتأخذ الخزينة العامة الخمس ، والباش ورديان باشي بمثابة الناظر العام لسجون الأسرى مهامه الوقوف على استعدادات سفر السفن الموجهة للخروج وتوزيع المجدفين والملاحين... أمين محرز: المرجع السابق، ص39

[91]– المرجع نفسه، ص40 .

[92]– عبد القادر نور الدين: المرجع السابق، ص77.

[93]– جون.ب. وولف: المصدر السابق، ص107 .

[94]– محمد مقصودة: المرجع السابق، ص138.

[95]– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص75.

[96]– مشتقة من كلمة "بني تشاري" ومعناها العسكر الجديد، تأسس هذا التنظيم سنة 1326م، وأول من اهتدى إلى فكرة تكوين هذا الجيش هو "قره خليل جندرلي" فاستصوبها الوزير الأكبر "علاء الدين بن السلطان عثمان الأول"، ويتم تجنيد الإنكشارية وفقا لنظام الدفشرمة "الديوشرما" ويقصد به "ضريبة الغلمان" وتعتمد على تجميع الأطفال المسيحيين كل 5 سنوات ثم أصبحت مرة كل سنة في جميع بلدان البلقان واليونان...ثم فصلهم عن كل ما يربطهم بماضيهم عرقيا ودينيا واجتماعيا وتربيتهم تربية تقوم على الإسلام و الولاء للسلطان إسلامية، والهدف من تكوين هذا التنظيم هو هو تفادي الانحياز والتعصب والتحزب داخل الجيش العثماني، ويحظى هؤلاء المجندين بدراسة في مدارس السَرايا حيث يتلقون هناك التدريب الصارم وبعد تخرجهم يطلق عليهم "عبيد السلطان"، وبعد تخرجهم يقسمون إلى 3 دفعات، دفعة تلتحق بالقصر السلطاني والثانية يعين أفرادها في المناصب العليا في الدولة والمجموعة الثالثة تلتحق بالجيش العثماني البري (الانكشارية). أنظر: غالي غربي: المرجع السابق، ص38. واستمر كذلك إلى أن ظهر فيه الجور وطغى ضباطه، فأصدر السلطان محمود الثاني 16 جوان 1826م قرارا بحل هذا اللفيف أنظر: أحمد سليماني: المرجع السابق، ص53.

[97]– صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013م ، ص475.

[98]– دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص156.

[99]– محمد مقصودة: المرجع السابق، ص136.

[100]– محمد بن جبور: المرجع السابق، ص340.

[101]– الآياباشية وهم الهيئة الاستشارية العليا في الديوان، البلوكباشية لهم الغلبة العددية و فئة الأوضاباشية بحكم قلتهم العددية لا يؤثرون في القرارات، بالإضافة إلى هؤلاء يتكون الدَيوان أيضا من خوجة الديوان (حافظ السجلات)، والشواش الذين يعملون تحت أمر الآغا لهم وحدهم الحق في اعتقال أعضاء الديوان، إضافة إلى المترجمين. أنظر: أمين محرز: المرجع السابق، ص33.

[102]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص37.

[103]- وفي عهد جعفر باشا سنة 1580م ألغى تجنيد اليهود أحمد سليماني: المرجع السابق، ص65 .

[104]- دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص158.

[105]- يتم التجنيد من المقاطعات التابعة للدولة العثمانية كالروملي وأدرنة والأناضول وجزر بحر إيجه ككريت وقبرص ورودس.. وتعتبر الأناضول أكبر مصدر للجنود القادمين لإيالة الجزائر وتونس، لاسيما أزمير وبورصة ودنيزلي وقازداغ، وقونية وقرمان وقبرشهر وجوروم و بوردوم وانطاليا ويكي شهر...أما الجنود الغير الأناضوليين فكانت أصولهم من ألبانيا والبوسنة وأدرنة وإسطنبول ومدلي وكريت وقبرص ورودس...أنظر: محمد بن جبور: المرجع السابق، ص345 .

[106]- صالح عباد: المرجع السابق، ص474.

[107]- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، (د.ت)، ص48.

[108]- حنيفي هلايلي: « التطور السياسي والعسكري للجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية " ، مجلة الحوار المتوسطي مجلة اكادمية دورية تعنى بالدراسات الانسانية والاجتماعية والفكرية ، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الاسلامي، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بالعباس الجزائر مجلد 9 العدد 1 ، مارس 2018م، ص12.

[109]- جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص129.

[110]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص73.

[111]- دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص148.

[112]- يعود تاريخ إنشاء فرقة الزواوة الى "حسن باشا بن خير الدين"، والسبب وراء إنشائها هو الحد من نفوذ الإنكشارية التي بدأت بوادر تدخلها في السلطة من خلال محاولة فرض مرشحها على حساب مرشح السلطان "محمد تكرلي" مما خلق أزمة داخل السلطة فعين السلطان "حسن بن خير الدين" الذي حاول كسر شوكتها بخلق قوة داخلية موازية لها وكانت البداية بإنشاء فرقة الزواوة واهتدى لهذه الفكرة لأن له علاقات مصاهرة مع ملك الكوكو. أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص84. وسمح للزواوة بدخول مدينة الجزائر وحمل السلاح وأضحى عددهم 600 سنة 1561م مما أثار حفيظة زعماء الإنكشارية الذين أدركوا مدى خطورة هاته الخطوة على نفوذهم فاعتقلوا البايلرباي حسن وأرسل مكبلا إلى إسطنبول بتهمة محاولة الانفصال

وتكوين حكم ذاتي ومنعوا دخول الزواوة للجزائر ولكن نظرا للمكانة والحظوة والثّقة التي له عند السلطان تمكن من تأليبه عليهم، وبذلك يمكن الإشارة هنا أن الدولة العثمانية ليست لديها إعتراض على الاستعانة بالمحليين من السكان. أنظر: جون.ب.وولف، المصدر السابق، ص112.

[113]– محمد بن جبور: المرجع السابق، ص338.

[114]– وحدات صغيرات من الإنكشارية يختلف عددهم من وحق إلى آخر. أنظر: المرجع نفسه، ص340.

[115]– حمدان خوجة: المصدر السابق، ص82.

[116]– محمد بن جبور: المرجع السابق، ص329.

[117]– ثكنات الجزائر هي ثكنة المقربين، ثكنة الخراطن، ثكنة باب عزون وتعرف بدار الانكشارية الكبيرة، ثكنة صالح باشا، ثكنة علي باشا، ثكنة أوسته موسى، ثكنة يالي بمعنى ثكنة الساحل أو الشاطئ، ثكنة يكيجري أي الثكنة القديمة تعرف بالفوقانية، ثكنة يكي (قشلا) أي دار الانكشارية الجديدة وتعرف بالسفلانية أو تحتانيةأنظر :

Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle, mémoire et observation rassemblés par joseph cuoq, sidibad, Paris, 1983, p85.

[118]– محمد بوشناقي: الجيش الإنكشاري، المرجع السابق، ص109.

[119]– لم يتقيد الجزائريون بقانون السلطان مراد الأول، فالجندي كانت له حرية التَصرف في أقدميته بالجيش لدرجة بيعها لمن هو دنى منه في الاقدمية ولذلك منحت للباشا صلاحية ترقية الجند وكان باستطاعته ان يرقي من يشاء من الجنود ومنح الرتب العسكرية التي يرغب فيها وبالتالي. أنظر: محمد بن جبور: المرجع السابق، ص330.

[120]– جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص103.

[121]– بمعنى رئيس الفرقة التي تتكون من 16 إلى 20 جندي. أنظر:وليام سبنسر: المرجع السابق، ص67.

[122]– وهو المقتصد ورتبته تعادل عريف أول ويوجد أيضا "وكيل الحرج آلتي أي وكيل حرج ثانوي يشرفون على الانضباط وتوفير مستلزمات الجنود من مؤن وغذاء . أنظر:محمد بوشناقي: الجيش الإنكشاري، المرجع السابق، ص109.

[123]– صالح عباد: المرجع السابق، ص474.

[124]– عائشة غطاس: المرجع السابق، ص80.

[125]- محمد بوشناقي: الجيش الإنكشاري المرجع السابق، ص113.

[126]- صالح عباد: المرجع السابق، ص474.

[127]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص79.

[128]- وهو ضابط صغير يشرف على مجموعة تتكون من 20 الى 30 جندي. أنظر: محمد بوشناقي، الجيش الإنكشاري، المرجع السابق، ص109.

[129]- قائد وضابط السرية الواحدة وتضم 100 جندي. المرجع نفسه: ص109.

[130]- سلوى هويدي: أعوان الدولة بالإيالة التونسية (الأفراد-المجموعات- شبكات العلاقات) (1735-1814م)، تونس، 2014م، ص29.

[131]- جميلة معاشي: الإنكشارية والمجتمع بباليك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م، ص30.

[132]- من أصل تركي لا يقبل الكراغلة أو المحليين في هذا المنصب وذلك راجع لطبيعته وظيفته وهي القبض على الأتراك الذين هم أعلى مكانة ومرتبة من باقي السكان.أنظر محمد بوشناقي: القضاة والقضاء، المرجع السابق، ص99.

[133]- عبد العزيز الشناوي: المرجع السابق، ص479.

[134]- جميلة معاشي: المرجع السابق، ص39.

[135]- روبير مانتران: المرجع السابق، ج2، ص535.

[136]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص84.

[137]- أندريه ريمون، المرجع السابق، ص24.

[138]- في القرن17م كان "ديوان البحرية" ينتخب أميرال الأسطول (القبطان ريس) من أغنى أعضاء الرياس، والتي كانت سفنه التي يمتلكها شخصيا تشكل مساهمة كبيرة في أسطول القراصنة، ومن أشهر الرَياس المسؤولين عن الطائفة: مامي الأرناؤوط ، وعلي بتشين، وعلي عرباجي... يشكلون قوة نافذة على الطائفة . أنظر: جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص132.

[139]- أصدر الباب العالي فرمان لإيالة الجزائر وتونس تفضي باحترام سفن الدول التي تربطها معه معاهدات وامتيازات مثل فرنسا وإنجلترا ، التزم البايلربايات بأوامر السلطان في البداية لكن التعَديات والتَجاوزات من

طرف هاته الدول بداية القرن الـ17م جعلت الرّياس يخالفون أمر السلطان ويلجؤون إلى معاقبة هاته السفن على طريقتهم فعمدت سلطات هاته الدول إلى طرح شكواها على طاولة السّلطان ملتمسين منه إجبار الباشا ورعاياه على احترام سفنها حسب ما نصت عليه المعاهدات أنظر: أمين محرز: المرجع السابق، ص60.

[140]- في سنة(1011هـ/1603م)أرسل السلطان مراد الثالث، الباشا "محمد كوسة" ومعه فرمان سلطاني سنة 1603م يقضي بإعدام"خضر باشا" ومصادرة أملاكه، لاعتراضه على قرارات السلطان حيث قام بإعطاء أوامر لجنود عنابة لتخريب الباستيون نظرا للتّجاوزات الفرنسية وفرض إبرام معاهدة سنة 1604م مع فرنسا والتي تقضي بـ: -إعادة إقامة الباستيون وتأمين الحماية للسفن الفرنسية في المتوسط التي رفضها الديوان . أنظر:

De Grammont (H D), Histoire d'Alger sons la domination turque(1515-1830), presentation de Lemnouar Merouche,édutionBouchéne, France,2020, p140.

[141]- على إثر فشل الباشا سليمان القطاني (1026هـ/1617م) في إعادة العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد انقطاعها بسبب قضية المدفعين الذي سرقهما القرصان "دونسا"،قامت فرنسا بتقديم شكاوى للسلطان العثماني، أمام رفض الديوان الكبير إعادة العلاقات وإقرانها بشرط إعادة المدفعين ، وإطلاق سراح الأسرى الأتراك وما زاد الوضع سوءا أن الديوان أرسل حملة للباستيون وذبح العمال الفرنسيون هناك وأمام عدم قدرة الباشا على التحكم بزمام الأمور تمت إقالته وتعويضه بشاوش السلطان "حسن الشيخ" الذي توصل إثر قبول فرنسا لاستعادة المدفعين إلى عقد معاهدة جديدة مع فرنسا في 21 مارس 1619م تضمنت احترام كل المعاهدات والامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا وتضمنت تبادل الأسرى. أنظر: عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص117.

[142]- في سنة 1644م قام الدّيوان الهمايوني بإرسال شاوشين مكلفين بإعدام رئيس طائفة الرّياس الأميرال" علي بتشين" بسبب امتناعهم عن المشاركة إلى جانب الأسطول العثماني ضد مالطا سنة 1644م، ويعود سبب الامتناع هو الخلاف الذي نشأ منذ سنة 1638م بينهما أثناء الحرب مع البندقية "معركة فالونا " التي شارك فيها رياس الجزائر بقيادة علي بتشين بجانب الأسطول العثماني والخسارة التي مني بها وعدم التعويض من

الباب العالي رغم الوعد بذلك. أنظر: محمد فارس: المرجع السابق،ص63.فإتخذ الرّياس قرارا بعدم المشاركة إلى جانب العثمانيين إلا في حالة التعويض المسبق، لكن ما أن نزل الشاوشان حتى انفجر عصيان واسع النطاق ثارت الطائفة بقيادة علي بتشين واستولوا على السلطة، ولم ينج الباشا إلا بالفرار إلى أحد الجوامع. أنظر: جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص136

[143]- المصدر نفسه، ص135.

[145]- عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون(1516-1916م)، مكتبة التاريخ العثماني، دمشق، ط2، 1993م، ص94.

[146]- جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص112.

[147]- حاول خضر باشا سنة (1005هـ/1596م)، التَخلص من وصاية الدّيوان، فاستعان بالقبائل الناقمين عن الإنكشارية وكذلك الكراغلة الذين كانوا يطمحون لنفس امتيازات آبائهم، في محاولة لخلق توازن داخلي لدحر الإنكشارية، وقع صدام بين الطرفين تسبب في خسائر في الأرواح، وكان نتيجته وبالا على الكراغلة الذين تم نفيهم خارج مدينة الجزائر وكذلك إنهاء مهام خضر باشا من طرف السلطان الذي لم يجد حلا آخر لحل هاته الأزمة وتعويضه بـ "مصطفى باشا". أنظر: محمد فارس: المرجع السابق، ص59.

[148]-De Grammont (H D).Opcit,p144.

[149]- محمد فارس: المرجع السابق، ص96.

[150]- روبير مانتران: المرجع السابق، ج2، ص613.

[151]- محمد فارس: المرجع السابق، ص 96.

[152]- أميرال البحرية، ومن الأربعة الكبار المسؤولين عن طائفة الرياس،من أسباب نجاح علي بتشين:

- طموحه لإعادة أمجاد حكم البايلربايات – امتلاكه لجميع المؤهلات النفوذ المادي والقوة العسكرية والقاعدة الاجتماعية حيث تحالف مع قبائل الكوكو الذّين تربطهم به علاقة مصاهرة وأحاط نفسه بحرس الزواوة وكذلك قبول الإنكشارية به باعتبار قدرته المالية لدفع مرتباتهم مقارنة بالباشا لكنه توفي قبل أن يباشر حكمه وقيل أنه مات مسموما. أنظر : أمين محرز: المرجع السابق، ص55.

[153]– جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص136.

[154]– عايشت الإيالة أزمات داخلية وخارجية تمثلت في : – انتفاضة الشرق الجزائري بداية من سنة 1638م وانعكاساتها على الوضع المالي.

– الحروب مع العلويين وغزوهم للغرب الجزائري في عهد "مولاي محمد" سنة 1653م، وكان من نتائج هاته التدخلات وقوع اضطرابات خطيرة في بايليك الغرب حيث ثارت تلمسان وامتنعت القبائل عن دفع الضرائب بسبب آثار الحرب والنهب من جرائها.

– انتشار وباء الطاعون الذي استمر لـ3 سنوات (1654–1656م) قضى على الكثير من الرياس والسكان وأدى لعجز مالي كبير.

– تناقص موارد القرصنة ابتداءً من سنة 1655م بسبب الخسائر التي تكبدها الأسطول الجزائر خلال المواجهات مع الأسطول البندقي وانضمام الدول الأوربية إلى المواجهة وكان من نتائج هذا الصراع تقلص الموارد المالية للنَشاط البحري .

– عدم دفع حاكم الباستيون "توماس بيكه" لمستحقاته المتفق عليها على ضوء المعاهدة الفرنسية الجزائرية سنة 1640م ومع زاد في تأزم الوضع فراره مع 50 رجلا من الأهالي سنة 1658م. أنظر: أمين محرز: المرجع السابق، ص– ص 71– 73.

[155]– قام الإنكشارية بسجن الباشا أبي جمال يوسف باشا (1640–1642) بسبب تخلفه عن دفع المرتبات بسبب انعكاسات انتفاضة الشرق 1638م، فقبضوا عليه وأودعوه السجن ثم أفرجوا عنه وأعادوه لمنصبه . أنظر: عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ج3، ص134 .

[156]– تم إيداعه السجن من طرف الإنكشارية مدة 7 أشهر لعجزه عن دفع مرتبات الجند بسبب تأثير وباء الطاعون (1654–1656م) . أنظر: أمين محرز، المرجع السابق، ص71.

[157]– جون.ب.وولف: المصدر السابق، ص136.

[158]– عائشة غطاس: المرجع السابق، ص52.

[159]– وليام سبنسر: المصدر السابق، ص89.

[160]– عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص184.

[161]– دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص55.

[162]- كلمة الداي تعني الخال في اللغة العربية وكلمة الداي ليست رتبة عسكرية فما كان يلقب بالداي من كان بإمكانه أن يحضى بمكانة مرموقة من بين الأتراك ومن يكون له جاه ونفوذ . أنظر: عبد الحميد هنية: تونس العثمانية ، بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر ، منشورات تبر الزمان، تونس،(د.ط)، 2012 م، ص98.

[163]- انقسم الجيش إلى مجموعات ترأس كل واحدة منها داي منتخب، وشكّلت مجموعة الدايات الديوان. أنظر: المرجع نفسه، ص57.

[164]- فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي- دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني- أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أفريل 2007، ص582.

[165]- رشاد الإمام: « سياسة حمودة باشا الحسيني في تونس (1782-1814) »، المجلة التاريخية المغربية، ع: 06، التميمي ،تونس، جويلية 1976م، ص113

[166]- عبد الحميد هنية: المرجع السابق، ص109.

[167]- مملوكا من أصل جنوي. أنظر: المرجع نفسه، ص109.

[168]- روبير مانتران، المرجع السابق، ج2، ص628.

[170]- سلوى هويدي: المرجع السابق، ص25.

[171]- في المرحلة السابقة (مرحلة البايلربايات)، لما كان الحكام من فئة الرياس في أغلبهم وبالنظر للمصالح المشتركة بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية في تلك الفترة ضد العدو المشترك إسبانيا، هذا إلى جانب أن معظم البايلربايات تمت ترقيتهم إلى رتبة قبودان باشا هذا الأمر زاد من توثيق الصلات وإطلاع السلطان على المجريات وتوحيد الرؤى في تطبيق السياسة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، فكان هناك تحالف بين البايلربايات والدولة العثمانية والذي نلمحه في تطبيق الأوامر والفرامانات دون أي اعتراض بل وفرضها على الإنكشارية، لكن الأمور والمعطيات تغيرت أواخر القرن الـ16م بعد معاهدة الهدنة بين إسبانيا و الدولة العثمانية سنة 1580م وانشغال هاته الأخيرة في حربها ضد الصفويين ، وتغيير السلطة باعتلاء الباشوات

فهؤلاء لم يكونوا من رجال البحر، كل ذلك أدى إلى غياب سيطرة السلطان التامة على الإيالات خاصة في ظل افتقار الباشوات لأي سند أو قوة محلية بإمكانها فرض الأمور ونعني هنا القوة المالية والعسكرية التي تأتمر بإمرتهم دون سواهم، وهو ما أدى لوقوع تحالف ظرفي في هاته الفترة بين الرياس والإنكشارية على غرار سلطة الباشا مما ساعد على بروز الديوان العام كقوة .

[172]– محمد الهادي شريف: المرجع السابق، ص68.

[173]– يمارس السيادة مجموعة قليلة من الأفراد تم تحديدهم على أساس الثروة أو الكفاءة....إذن حكومة الأقلية لا تستمد سلطتها من الشعب بل من فئة من فئات الشعب، ولها شكلين : حكومة أرسقراطية وحكومة أوليغارشية. أنظر: محمد عثمان حسين عثمان: المرجع السابق، ص233.

[174]– وهي التي تنبثق من فئة اجتماعية متميزة من الشعب وتوضع السلطة في يد خيرة الأفراد من ناحية المركز الاجتماعي. أنظر: المرجع نفسه، ص233.

[175]–يطلق هذا الاسم عندما يكون الحكام ينتمون إلى الأغنياء من المجتمع. أنظر: المرجع نفسه، ص234.

[176]– محمد مقصودة: المرجع السابق، ص110.

[177]– هم رجال الدَين توفرهم القبائل الموالية للبايليك ويستدعى في حالات خاصة لقمع عصيان القبائل الثائرة أو جباية الضرائب. أنظر: عائشة غطاس: المرجع السابق، ص84.

[178]– محمد مقصودة: المرجع السابق، ص110.

[179]– وهي القبائل الخاضعة للسلطة والموالية لها وتعمل على إمداد السلطة عسكريا بالفرسان مقابل امتيازات من قبل السلطة تمثلت في الإعفاء الضريبي أو اقتطاع أراضي لصالح هاته القبائل. أنظر: دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص147.

[180]– وهم فرسان من العرب (خيالة). أنظر: محمد بن جبور: المرجع السابق، ص339.

[181]– هم جماعات من الزنوج عرفوا بالعبيد، لجأت السلطة لخدماتهم، وأقطتهم السلطة في الجزائر "أرض شملال" ونواحي تيزي وزو لفلاحتها وإمداد الحامية التركية في تلك الأنحاء بالحبوب وعرفوا بـ"عبيد شملال" . أنظر: محمد بن جبور: المرجع السابق، ص339.

[182]– وعرفوا بهذا الاسم لاستخدام فرسانهم للمكحلة وهي سلاح ناري. أنظر: دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص147.

183- نسبة للمرزاق وهو عود السنان، أصحاب المرازق هو(الرمح) هم فرسان من العروش تعتمد عليهم الدولة عند الحاجة يشاركون في المحلات ويمنحون راتبا ويأتون بخيلهم وسلاحهم يسافرون مع المخازنية في بعوث. أنظر: محجوب السميراني: الجيش التونسي (1831-1881م) رافد نهضة وإصلاح، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2017م، ص128.

184- ينحدر الزواوة في أغلبهم من القبائل الكبرى أي إتحاد القبائل البربرية التي تقطن في أقاصي سلسلة جبال جرجرة في الجزائر وهم في الأصل بدو رحل يمتازون بالكبرياء والشجاعة والاندفاع،. أنظر: محجوب السميراني: المرجع السابق، ص43.

185- محمد مقصودة: المرجع السابق، ص136.

186- كان تنظيم الزواوة في تونس مهيكلا أكثر منه في الجزائر، فكان منهم قسم مكلفين بمسؤولية الحراسة والرقابة فكانوا يسكنون الأبراج كبرج الزواوة وبرج الجلاز وبرج سيدي قاسم ...ويمتع هؤلاء بالمؤونة والأجر أما القسم الآخر معفى فترات السلم ولا يستدعى إلا وقت الحاجة . أنظر: دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص153.

187- وهم جنود خيالة من أبناء القبائل، متطوعين للخدمة العسكرية، حيث ينتمون إلى العائلات الكبيرة، يوفر الصبايحي الأهلي حصانه وبندقيته بنفسه ويدفع 100 بوجو ليقبل في الخدمة عند "آغا العرب"،ومن القبائل التي كانت توفر الصبايحية في الجزائر قبيلة بني سليمان في دار السلطان وقبيلة أولاد بوعيش وأولاد عثمان من بايليك التيطري وقبيلة التلاغمة من بايليك الغرب وأولاد عبد النور من بايليك . أنظر: صالح عباد: المرجع السابق، ص485.

188- محمد مقصودة: المرجع السابق، ص137.

189- محمد بن جبور: المرجع السابق، ص339.

190- دلندة الأرقش: المرجع السابق، ص148.

191- قام الكراغلة سنة 1630 بالثورة على الإنكشارية لمحاولة تنحيتهم من الحكم وطردهم، لعدم المساواة بينهم وبين آبائهم في الامتيازات، لكن هاته المؤامرة اكتشفها الإنكشارية بالاستعانة بعمال بني ميزاب وأحبطوا مشروعهم.أنظر: حمدان خوجة: المصدر السابق، ص116.

192- وهنا نشير أن توجس الإنكشارية من الكراغلة تعود جذوره إلى عهد حسن بن خير الدّين (الكرغلي)، الذي حاول الحد من نفوذهم في الجيش، وزاد التّخوف منهم أكثر بعد تزايد تعدادهم ، بالإضافة إلى عامل

القلق من إمكانية انقلاب الكراغلة عليهم أو استخدامهم من طرف أطراف أخرى مثل الباشوات كما فعل خضر باشا سنة 1595م في ثورته على الدّيوان، وبالتالي فانقلاب الكراغلة سنة 1630م كان النقطة التي أفاضت الكأس ليترجم بعد أن أصبحت السلطة في أيدي الإنكشارية في شكل إجراءات عقابية تقوّض وتقيد تحركاتهم وطموحاتهم السلطوية.أنظر: محمد مقصودة: المرجع السابق، ص136.

[193]- ونجد أن الدافع وراء هذا القرار هو الظرفية التي عايشتها إيَالة الجزائر في فترة حكم الداي " شعبان" (1686-1695م)، حيث اجتاح البلاد وباء الطاعون والمجاعة سنة 1664م، فكان لهاته الجائحة تأثير كبير على ديمغرافيا الإنكشارية ومع الإجراءات الإحترازية الخارجية، بالإضافة تكالبت الحملات الأوربية استفاد الكراغلة من هاته الظرفية حيث تم العدول عن الإجراءات السابقة وتم الاستعانة بخدماتهم مجددا .أنظر: نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،(د.ط)، 1984م، ص94..ومنه نستشف أن الكراغلة تم اللجوء إلى خدماتهم العسكرية في شكل تعبئة أقرتها الحاجة الملحة .

[194]- نصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص94.

[195]-VONTURE DE PARADIS, Tunis et Alger,Op.cit,p181

[196]- توفيق البشروش: جمهورية الدايات في تونس (1591-1675م)، مجموعة أيام الناس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص47.

[197]- محمد مقصودة: المرجع السابق، ص136.

[198]- المرجع نفسه: ص137.

[199]- صالح عباد: المرجع السابق، ص474.